الاجتهاد والتجديد
عِقْدٌ وثائقي

إشراف وتقديم

أ. د. محمد مختار جمعة

وزير الأوقاف

رئيس المجلس الأعلى للشئون الإسلامية

وعضو مجمع البحوث الإسلامية

١٤٤٥هـ / ٢٠٢٣م

الهيئة المصرية العامة للكتاب

الهيئة المصرية العامة للكتاب

رئيس مجلس الإدارة

د. أحمد بهي الدين

الاجتهاد والتجديد
عِقْدٌ وثائقي

إشراف وتقديم

د. محمد مختار جمعة

الطبعة الأولى

للهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٢٣.

ص.ب ٢٣٥ رمسيس
١١٧٩٤ كورنيش النيل ـ رملة بولاق القاهرة
الرمز البريدي : ١١٧٩٤
تليفون : ٢٥٧٧٧٥١٠٩ (٢٠٢) داخلي ١٤٩
فاكس: ٢٥٧٦٤٢٧٦ (٢٠٢)

الطباعة والتنفيذ
مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب

الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبر بالضرورة عن توجه الهيئة، بل تعبر عن رأي المؤلف وتوجهه في المقام الأول.

حقوق الطبع والنشر محفوظة للهيئة المصرية العامة للكتاب.
يحظر إعادة النشر أو النسخ أو الاقتباس بأية صورة إلا بإذن كتابي من الهيئة المصرية العامة للكتاب، أو بالإشارة إلى المصدر.

﴿إِنۡ أُرِيدُ إِلَّا ٱلۡإِصۡلَٰحَ مَا ٱسۡتَطَعۡتُۚ وَمَا تَوۡفِيقِيٓ إِلَّا بِٱللَّهِۚ عَلَيۡهِ تَوَكَّلۡتُ وَإِلَيۡهِ أُنِيبُ﴾

[هود: ٨٨]

بسم الله الرحمن الرحيم

مقـــدمـة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والســـلام على رسل الله أجمعين، وعلى خاتم أنبيائه ورســـله سيدنا محمد بن عبد الله، وعلى آله وصحبه ومن تبع هداه إلى يوم الدين.

وبعد:

فمما لا شك فيه أن الإقدام على التجديد في فهم وعرض القضايـــا الفقهيـــة، والنظر في المســـتجدات العصرية، وفي بعض القضايا القابلة للاجتهاد يحتاج إلى رؤية ودراية وفهم عميق، وشـــجاعة وجرأة محسوبة، وحسن تقدير للأمور في آن واحد.

كـــما أنه يحتاج من صاحبه إلى إخـــلاص النيّة لله ﷻ بما يعينه على حُســـن الفهم وعلى تحمل النقد والسهام اللاذعة

ممن أغلقوا باب الاجتهاد، وأقسموا جهد أيمانهم أن الأمة لم ولن تلد مجتهدًا بعد، وأنها عقمت عقمًا لا براء منه، متناسين أو متجاهلين أن الله ﷻ لم يخصّ بالعلم ولا بالفقه قومًا دون قوم، أو زمانًا دون زمان، وأن الخير في أمة سيدنا محمد ﷺ إلى يوم القيامة.

ولكي نقطع الطريق على أي مزايدات تريد النيل من فكرة التجديد أو العمل على عرقلتها، فإنني أؤكد على الثوابت والأمور التالية:

١ - أنَّ ما ثبت بدليل قطعي الثبوت والدلالة، وما أجمعت عليه الأمة وصار معلومًا من الدين بالضرورة كأصول العقائد وفرائض الإسلام من وجوب الصلاة، والصيام، والزكاة، وحج البيت لمن استطاع إليه سبيلًا، كل ذلك لا مجال للخلاف فيه، فهي أمور توقيفية لا تتغير بتغيّر الزمان والمكان والأحوال والأشخاص، فمجال الاجتهاد هو كل حكم شرعي ليس فيه دليل قطعي، يقول الإمام أبو حامد الغزالي ﵀ في كتابه المستصفى: ووجوب الصلوات الخمس والزكوات وما اتفقت عليه الأمة من

جليات الـشرع فيه أدلة قطعية يأثم فيهـا المخالف؛ فليس ذلك محل الاجتهاد.

٢- أننـا ننظر بـكل التقدير والاحـترام لآراء الأئمة المجتهديـن: الإمـام أبي حنيفة، والإمام مالـك، والإمام الشافعي، والإمام أحمد، ومن كان على شاكلتهم من العلماء والفقهـاء المعتبرين في اجتهادهم، نرى أنهم جميعًا أهل علم وفضل، فقد بذل كلٌّ منهم وسـعه في الاجتهاد والاستنباط في ضوء معطيات عصره، وتلقت الأمـة مذاهبهم بالرضا والقبول.

٣- نؤمـن أيضًـا أن بعض الفتاوى ناسـبت عصرها وزمانها أو مكانها، أو أحوال المستفتين، وأنَّ ما كان راجحًا في عصر وفق مـا اقتضته المصلحة في ذلك العصر قد يكون مرجوحًا في عصر آخر إذا تغيرت ظروف هذا العصر وتغير وجـه المصلحة فيه، وأن المُفْتَى بـه في عصر معين، وفي بيئة معينـة، وفي ظل ظـروف معينة، قد يصبح غـيره أولى منه في الإفتـاء به إذا تغيّر العصر، أو تغـيّرت البيئة، أو تغيّرت الظـروف، ما دام ذلك كله في ضوء الدليل الشرعي المعتبر،

والمقاصد العامة للشريعة؛ وما دام الأمر صادرًا عن من هو- أو من هم - أهل للاجتهاد والنظر.

وقد ذكر الإمام القرافي ﷺ في كتابه الإحكام: وَيَنْبَغِي لِلْمُفْتِي إذَا وَرَدَ عَلَيْهِ مُسْتَفْتٍ لَا يَعْلَمُ أَنَّهُ مِنْ أَهْلِ الْبَلَدِ الَّذِي فِيهِ الْمُفْتِي فَلَا يُفْتِيهِ بِمَا عَادَتُهُ يُفْتِي بِهِ حَتَّى يَسْأَلَهُ عَنْ بَلَدِهِ، وَهَلْ حَدَثَ لَهُ عُرْفٌ فِي ذَلِكَ الْبَلَدِ فِي ذَلِكَ اللَّفْظِ اللُّغَوِيِّ أَمْ لَا؟ وَإِنْ كَانَ اللَّفْظُ عُرْفِيًّا، فَهَلْ عُرْفُ ذَلِكَ الْبَلَدِ مُوَافِقٌ لِهَذَا الْبَلَدِ فِي عُرْفِهِ أَمْ لَا؟ وَهَذَا أَمْرٌ مُتَيَقَّنٌ وَاجِبٌ لَا يَخْتَلِفُ فِيهِ الْعُلَمَاءُ.

٤- أننا نؤمن بالرأي والرأي الآخر، وبإمكانية تعدد الصواب في بعض القضايا الخلافيّة، في ضوء تعدد ظروف الفتوى وملابساتها ومقدماتها، وإذا كان بعض سلفنا الصالح قد قال: رأيي صواب يحتمل الخطأ ورأي غيري خطأ يحتمل الصواب، فإننا نذهب أبعد من ذلك فنقول: إن كلا الرأيين قد يكونان على صواب، غير أن أحدهما راجح والآخر مرجوح، فنأخذ بما نراه راجحًا مع عدم تخطئتنا لما نراه مرجوحًا، ما دام صاحبه أهلًا للاجتهاد، ولرأيه حظ

مــن النظر والدليــل الشرعي المعتبر، فالأقــوال الراجحة ليســت معصومة، والأقوال المرجوحة ليســت مهدرة ولا مهدومة.

٥- أنَّ تسارع وتيرة الحياة العصـرية في شتَّى الجـوانب العلميـة، والاقتصادية، والتكنولوجية، إضافة إلى التقلبات والتكتلات والتحالفات والمتغيّرات السياسية والاقتصادية والحياتيــة والاجتماعية، كل ذلك يحتم على العلماء والفقهاء إعادة النظر في ضوء كل هذه المتغيّرات؛ للخروج من دوائر الجمود التي تحاول بعض التيارات المتشــددة فرضها -من خلال فرض رؤيتها الجامدة المنغلقة- على المجتمع.

٦- أن الإســلام فتح باب الاجتهاد واســعًا، فقد أقر نبينا ﷺ مبدأ الاجتهاد حتى في حياته ﷺ، فعندما بعث ﷺ سيدنا مُعَاذ بن جبل رضي الله عنه إِلَى الْيَمَنِ قَالَ لَهُ: «كَيْفَ تَقْضِي إِذَا عَرَضَ لَكَ قَضَاءٌ؟»، قَــالَ: أَقْضِي بِكِتَابِ الله، قَالَ: «فَإِنْ لَمْ تَجِدْهُ فِي كِتَابِ الله؟»، قَالَ: أَقْضِي بِسُنَّةِ رَسُولِ الله ﷺ، قَالَ: «فَإِنْ لَمْ تَجِدْهُ فِي سُــنَّةِ رَسُــولِ الله؟»، قَالَ: أَجْتَهِدُ رأيي ولَا آلُو، قَالَ: فَضَرَبَ بِيَدِهِ فِي صــدري وَقَالَ: «الْحَمْدُ لله الَّذِى

وَفَّقَ رَسُــولَ رَسُــولِ الله لِمَا يُرْضِي رَسُــولَ الله» (رواه أبو داود)، والمراد بقولــه: «ولا آلو» أي: لا أقصر في الاجتهاد والنظر في المسألة.

ولا شك أن هذا الحديث النبوي الشريف يُعَدُّ عمدة في فتح باب الاجتهاد وإعمال العقل إلى يوم القيامة، حيث بدأ ســيدنا معاذ بن جبل ﷺ بالنظر في كتاب الله، فإن وجد في المســألة مناط الفتوى حُكمًا من كتاب الله تعالى ينطبق عليها واقعًا حَكَمَ فيهــا بما ورد في كتاب الله، ســواء أكان حكمًا قطعي الثبــوت والدلالة، أم كان حكمًا قطعي الثبوت ظني الدلالة، أي مما يحتاج إلى إعمال العقل في استخلاص الحكم، مــع تحقق المناط وانطباق النص عــلى الواقع، فإن لم يجد في المسألة نصًّا قرآنيًّا لا قطعي الدلالة ولا ظنيها انتقل إلى سُنَّة ســيدنا رسول الله ﷺ؛ ســواء أكان الانتقال لتفسير النص القرآني، أم بيان مجمله، أم تقييد مطلقه، أم تخصيص عمومه، أم كان حديثًا منشــئًا لحكم تفصيلي في ضوء المقاصد العامة للتشريع المتضمنــة في كتاب الله، فإن لم يجــد حديثًا قاطعًا بالحكم في المسألة أو لم يجد فيها حديثًا أصلًا، عمد إلى إعمال العقل وقياس الأشباه والنظائر، واجتهد رأيه دون تقصير.

فسيدنا معاذ بن جبل ﷺ كان قد بعثه النبي ﷺ إلى اليمن في حياته ﷺ، ولم يقل له سيدنا معاذ: إن لم أجد حكمًا في المسألة في كتاب الله تعالى، ولا في سُنَّة رسول الله ﷺ أنتظر أو أتوقف حتى أرجع إليك أو سأرسل إليك رسولًا، ولم يطلب النبي ﷺ منه ذلك، بل أطلق له حرية الاجتهاد في حياته ﷺ، ولم يطلب منه حتى مراجعته وعرض ما يقضي به عليه، بل ترك له مساحة واسعة للاجتهاد والنظر، قائلًا له: «الحَمْدُ لله الَّذِى وَفَّقَ رَسُولَ رَسُولِ الله لِمَا يُرْضِي رَسُولَ الله».

وقد سار الصحابة ﷺ على نهج النبي ﷺ من بعده، فهذا سيدنا عمر بن الخطاب ﷺ يبعث برسالته التاريخية في القضاء إلى سيدنا أبي موسى الأشعري ﷺ، وكان مما ورد فيها: «من عبد الله عمر بن الخطاب أمير المؤمنين إلى أبي موسى الأشعري: أَمَّا بَعْدُ فَإِنَّ الْقَضَاءَ فَرِيضَةٌ مُحْكَمَةٌ وَسُنَّةٌ مُتَّبَعَةٌ، فَافْهَمْ إِذَا أُدْلِيَ إِلَيْكَ بِحُجَّةٍ، وَأَنْفِذِ الْحَقَّ إِذَا وَضَحَ، فَإِنَّهُ لَا يَنْفَعُ تَكَلُّمٌ بِحَقٍّ لَا نَفَاذَ لَهُ، وَآسِ بَيْنَ النَّاسِ فِي وَجْهِكَ وَمَجْلِسِكَ وَعَدْلِكَ حَتَّى لَا يَيْأَسَ الضَّعِيفُ مِنْ

عَدْلِكَ... الْفَهْمَ الْفَهْمَ فِيمَا يُخْتَلَجُ فِي صَدْرِكَ مِمَّا لَمْ يَبْلُغْكَ فِي الْكِتَابِ أَوِ السُّـنَّةِ، اعْرِف الْأَمْثَالَ وَالْأَشْبَاهَ ثُمَّ قِسِ الْأُمُورَ عِنْـدَ ذَلِكَ فَاعْمَـدْ إِلَى أَحَبِّهَا عِنْدَ الله وَأَشْـبَهِهَا بِالْحَقِّ فِيمَا تَرَى..» (رواه الدارقطني).

ولم يطلـب عمر ﷺ من أبي موسـى الأشـعري ﷺ التوقف حتى يرجع إليه أيضًا، كما أنه لم يطلب منه حتى جَمْعَ الناس على المسألة، وإن كان ذلك مما هو مستحب ومندوب فيما يحتاج إلى ذلك، غـير أن ولي الأمر أو المجتهد إنما يفعل ذلك متى احتاج إليه، مع تأكيدنا على أن رأي الحاكم يقطع الخلاف في المختلف فيه للمصلحة المعتبرة في ضوء المقاصد العامة للشرع الحنيف.

٧- لا بدَّ أن نضـع في اعتبارنا أن أي تغيير أو تجديد في تناول قضايا الخطاب الديني عبر تاريخ البشرية لا يمكن أن يكون موضع إجماع أو اتفاق قبـل الاختبار لمدد أو فترات زمنيـة تطول وتقصر وفق قناعـات المجددين وصمودهم واجتهادهم وقدرتهم على الإقناع برُؤاهم الفكرية الجديدة، وأن التقليديـين والمحافظـين والمسـتفيدين من الأوضاع

المستقرة لا يمكن أن يسلِّموا بالسرعة والسهولة التي يطمح إليها المجددون، وبمقدار عقلانية المجددين وعدم شـطط المحسـوبين عليهـم في الذهاب إلى أقـصى الطرف الآخر يكون اسـتعداد المجتمع لتقبل أفكارهم، بقطعهم الطريق على أصحاب الفكر الجامد والمتحجر من طعنهم في مقتل.

٨- نؤكد عـلى أن التجديد الذي نسـعى إليه يجب أن ينضبط بميزاني الشرع والعقل، وألا يُترك نهبًا لغير المؤهلين وغير المتخصصين أو المتطاولين الذين يريدون هدم الثوابت تحت دعوى التجديد، فالميـزان دقيـق، والمـرحلـة في غـاية الدقـة والخطـورة؛ لما يكتنفهـا من تحديـات في الداخل والخـارج، فالمتخصص المؤهل إذا اجتهـد فأخطأ له أجر، وإن اجتهد فأصاب فله أجـران، الأول لاجتهاده والآخر لإصابتـه، أما من تجرأ على الفتوى بغـير علم، فإن أصاب فعليـه وزر، وإن أخطأ فعليـه وزران، الأول لاقتحامه ما ليس لـه بأهل، والآخر لما يترتب على خطئـه من آثار كان المجتمـع والدين معًا في غنى عنها، في ظل أوقات تحتاج إلى من يبني لا من يهدم.

كما نؤكد أن المساس بثوابت العقيدة والتجرؤ عليها وإنكار ما استقر منها في وجدان الأمة لا يخدم سوى قُوى التطرف والإرهاب وبخاصة في ظل الظروف التي نمر بها، لأن الجماعات المتطرفة تستغل مثل هذه السقطات لترويج شائعات التفريط في الثوابت؛ مما ينبغي التنبه له والحذر منه، فإذا أردنا أن نقضي على التشدد من جذوره فلا بدَّ أن نقضي على التسيب من جذوره، فلكل فعلٍ ردّ فعل مساوٍ له في المقدار ومضاد له في الاتجاه، ويقولون: لكل شيء طرفان ووسط، فإن أنت أمسكت بأحد الطرفين مال الآخر، وإن أنت أمسكت بالوسط استقام لك الطرفان، فنحن مع التيسير لا مع التعسير ولا التسيب، ومع السماحة لا التفريط، ومع الالتزام الديني والقيمي والأخلاقي دون أي تشدد أو تطرف أو جمود أو انغلاق، فبين التشدد والالتزام خيط جدّ دقيق، وبين التيسير والتسيب خيط جدّ دقيق، والعاقل من يدرك هذه الفروق الدقيقة، ويقف عند حدودها فَاقِهًا لها، غير غافل عنها، وقد نقل الإمام السيوطي في كتابه الإتقان في علوم القرآن، عن الماوردي أنه قال: سَمِعْتُ أَبَا إِسْحَاقَ إِبْرَاهِيمَ بْنَ مُضَارِبِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ

يَقُولُ: سَمِعْتُ أَبِي يَقُولُ: سَأَلْتُ الْحُسَيْنَ بْنَ الْفَضْلِ فَقُلْتُ: إِنَّكَ تُخْرِجُ أَمْثَالَ الْعَرَبِ وَالْعَجَمِ مِنَ الْقُرْآنِ فَهَلْ تَجِدُ فِي كِتَابِ اللهِ «خَيْرُ الْأُمُورِ أَوْسَاطُهَا»؟ قَالَ: نَعَمْ فِي أَرْبَعَةِ مَوَاضِعَ: قوله تعالى: ﴿ قَالُواْ ٱدْعُ لَنَا رَبَّكَ يُبَيِّن لَّنَا مَا هِيَ ۚ قَالَ إِنَّهُۥ يَقُولُ إِنَّهَا بَقَرَةٌ لَّا فَارِضٌ وَلَا بِكْرٌ عَوَانٌۢ بَيْنَ ذَٰلِكَ ۖ فَٱفْعَلُواْ مَا تُؤْمَرُونَ ﴾ [سورة البقرة، الآية ٦٨]، وقوله تعالى: ﴿ وَٱلَّذِينَ إِذَآ أَنفَقُواْ لَمْ يُسْرِفُواْ وَلَمْ يَقْتُرُواْ وَكَانَ بَيْنَ ذَٰلِكَ قَوَامًا ﴾ [سورة الفرقان، الآية ٦٧]، وقوله تعالى: ﴿ وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ ٱلْبَسْطِ فَتَقْعُدَ مَلُومًا مَّحْسُورًا ﴾ [سورة الإسراء، الآية ٢٩]، وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَجْهَرْ بِصَلَاتِكَ وَلَا تُخَافِتْ بِهَا وَٱبْتَغِ بَيْنَ ذَٰلِكَ سَبِيلًا ﴾ [سورة الإسراء، الآية ١١٠] .

٩- نؤكد على أهمية ثقافة التفكير في سائر جوانب الحياة الفكرية والسياسية والاقتصادية والإدارية، والخروج من دائرة القوالب الجاهزة والأنماط الجامدة إلى رؤية تتسم بالفكر وإعمال العقل، وعلينا جميعًا أن نعمل على تحريك هذا الجمود من خلال العمل على نشر ثقافة التفكير من خلال الصالونات الثقافية والمنتديات والحلقات النقاشية،

فإن هناك من يعتبر مجرد التفكير في التجديد هو خروج على الثوابت وهدم لها؛ حتى وإن لم يكن للأمر المجتهَد فيه أدنى صلة بالثوابت، أو بما هو معلـوم من الدين بالضرورة وما هو قطعي الثبوت قطعي الدلالة، فقـد تبنى منهج الجمـود - والتكفـير والتخويـن والإخراج من الديـن- أناس لا علم لهـم ولا فقه، ولا هُـمْ من المجتهديـن ولا حتى من أهل الاختصـاص - أو دارسي العلوم الشرعية من مظانها المعتبـرة -، مسرعين في رمـي المجتمـع بالتبديع، ثم التجهيـل، فالتكفير، حتى وصل الأمر بغلاتهم إلى التفجير واسـتباحة الدماء؛ مما يتطلب حركة سريعـة وقوية وغير هيّابة لمواجهة الجمود والفكـر المتطرف معًا، حتى نخلِّص المجتمع والإنسانية من خطر التطرف الفكري وما يتبعه من تبني الإرهاب منهجًا وسلوكًا.

وفي هـذا الكتاب نقدم جانبًـا وثائقيًّا من جهود وزارة الأوقاف والمجلس الأعلى للشـئون الإسـلامية في قضايا الاجتهاد والتجديد، سـواء من خـلال المؤتمرات الدولية التي عقدها المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، أم الوثائق التي صدرت عن هذه المؤتمرات، أم من خلال الإصدارات

العلمية للوزارة والمجلس خـــلال عقد من الزمن في الفترة مـــن ٢٠١٤ إلى ٢٠٢٣م، ســـائلين الله ﷻ أن يتقبـــل هذا العمـــل، وأن ينفع به، وأن يجزي كل من أســـهم فيه بجهد خير الجزاء.

والله من وراء القصد وهو حسبنا ونعم الوكيل

أ.د. محمد مختار جمعة مبروك
وزير الأوقاف
رئيس المجلس الأعلى للشئون الإسلامية
وعضو مجمع البحوث الإسلامية
بالأزهر الشريف

توصيات المؤتمرات الدولية للأوقاف

عقدت وزارة الأوقاف المصرية ممثلة في المجلس الأعلى للشئون الإسلامية اثني عشر مؤتمرًا دوليًّا على مدار عشر سنوات، كان لها أثرها في قضايا التجديد وبناء الوعي، وقد أسفرت هذه المؤتمرات عن العديد من التوصيات التي تعمل على تعزيز الفهم الصحيح للمبادئ الإسلامية، وترسيخ المعاني الإيمانية والقيم الأخلاقية والإنسانية، ومواجهة وتصحيح المفاهيم المغلوطة والأفكار المنحرفة والمتطرفة، وذلك على النحو التالي[1]:

من توصيات المؤتمر الدولي العام الثالث والعشرين

(خطورة الفكر التكفيري والفتوى بدون علم على المصالح الوطنية والعلاقات الدولية)[2].

(١) حرصًا على عدم التكرار لم يتم ذكر أي توصيات مكررة، أو تلك التي تضمنتها الوثائق.

(٢) انعقد هذا المؤتمر في القاهرة يومي ٢٥ و٢٦ من مارس ٢٠١٤م.

١. التنسيق بين وزارات الأوقاف ومؤسسات الإفتاء والمجامع العلمية والفقهية في القضايا الكبرى التي تهم الأمَّة على مستوى العالم الإسلامي، والالتزام بالوسطية والضوابط الشرعيَّة بعيدًا عن أي مؤثرات أخرى.

٢. مخاطبة مؤسسات الإعلام المقروء والمسموع والمرئي، ووسائل التواصل الاجتماعي وغيرها، بإيجاد مساحة مناسبة لنشر الفكر الوسطي بعيدًا عن كل مظاهر الغلو والتشدد.

٣. فتح الأبواب للفكر الوسطي المستنير بما يسد الأبواب أمام تيارات الفكر التكفيري، وتنبيه المجتمعات الإسلامية على أنَّ التكفير حكم شرعي مَرَدُّه إلى الله ورسوله، ولا يجوز الحكم به إلا بكفر صراح يرفع الرأي به أهل العلم والاختصاص من المجامع العلمية والفقهية المتخصصة إلى القضاء العادل للحكم البات فيه، وليس من حق الأفراد أو الجماعات الافتئات في ذلك.

٤. تأصيل وتجديد الفهم الشرعي الصحيح للمُصطلحات الشائعة في المجتمع الإسلامي؛ مثل: الجهاد، والحسبة،

والولاء والبراء، ودار الحرب، ودار الإسلام وطبيعة العلاقة بينهما، والحكم بما أنزل الله، بما يتناسب مع معطيات العصر ومستجداته، وفي ضوء الثوابت الراسخة، وتصحيح المفاهيم الخاطئة فيما يتعلق بها؛ حتى لا تحدث بلبلة في المجتمع.

٥. ضرورة فتح أبواب الحوار والتواصل بين العلماء والشباب، مع التأكيد على بناء جسور الثقة بينهما من خلال العلماء باعتبارهم القدوة، والشباب باعتبارهم عدة المستقبل.

٦. ضرورة الإفادة من التقنيات الحديثة ووسائل الاتصال المختلفة للرد على الفتاوى والاستفسارات من المواطنين، على أنْ يقوم بذلك العلماء المتخصصون في هذا الشأن، إذ إن أهل الباطل لا يعملون إلا في غياب أهل الحق، فإذا فرط أصحاب الحق في حقهم تمسك أصحاب الباطل بباطلهم.

٧. العمل المشترك على محو الأمية الدينية والثقافية والفكرية لجميع أبناء العالم الإسلامي في سبيل تحصين شبابنا من أن تتخطفهم أفكار الجماعات المتطرفة أو المتشددة أو

الغالية في ديـــن الله أو الملحدة أو المضللـــة، فإذا أردنا أن نقضي على التشـــدد من جذوره لا بدَّ أن نقضي على التسيب من جذوره.

٨. التوصيـــة بوضع المســـاجد في جميـــع الـــدول العربية والإســـلامية تحـــت إشراف وزارات الأوقاف وما في حكمها حتى لا تتخطفها أيدي العابثين.

٩. إعداد كوادر مؤهلة للرد على الشـــبهات والافتراءات التي تُورَد على المسلمين كل يوم، وإظهار الوجه السمح لهذا الدين القويم.

١٠. حفـــظ النفس من مقاصد الإســـلام الكبرى، فلا يحل الاعتداء عليها أو اســـتباحتها، فقتل النفس التي حرم الله إلا بالحق محض فســـاد وإفســـاد في الأرض، يقول الحـــق ســـبحانه: ﴿مَن قَتَلَ نَفْسًۢا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِى ٱلْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ ٱلنَّاسَ جَمِيعًا وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَآ أَحْيَا ٱلنَّاسَ جَمِيعًا﴾ [سورة المائدة، الآية ٣٢].

١١. التأكيد على ســـماحة الإسلام وحضارته التي تستوعب البشر جميعًا، مســـلمين وغير مسلمين، من منطلق قول

الحق سبحانه وتعالى لنبينا ﷺ: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَٰكَ إِلَّا رَحۡمَةٗ لِّلۡعَٰلَمِينَ﴾[سورة الأنبياء، الآية ١٠٧].

١٢. العمل على جعل التعريف بحقائق الإسلام ومقاصده ووَسَطيَّتِهِ مُقَرَّرًا جامِعيًّا يُجنّب الطُّلاب الوقوع في محاذير التكفير، ويُبعِدُهُم عن مؤثراتِ الأفكار المتطرفة.

١٣. العمل على الإفادة من العُلوم الإنسانية في كليات تخريج الأئمة والخطباء والوعاظ والمفتين؛ حتى يكونوا على بصيرة ووعي بأحكام دينهم وواقع مجتمعهم وما يدور حولهم في العالم.

١٤. التعاون بين وزارات: الأوقاف، والتربية والتعليم، والتَّعليم العالي، والشَّباب والرياضة، والثقافة، من أجل تهيئة الكوادِرِ القادِرَةِ على الوصول برسالة الإسلام في سماحته ووسطيّته إلى أبناء الوطن جميعًا.

١٥. تبني المجلس الأعلى للشئون الإسلامية سلسلة من النَّدَواتِ وَوِرَشِ العَمل بالتعاون مع الوزارات سالفة الذكر، تستوعب جُغرافيا الوطن كله، ويُشارك فيها العلماء في كل التخصصات؛ ومعالجة ما قد يقعُ فيهِ الشبابُ من أفكارٍ زائفة، ورؤى زائغة، ومن بينِ هذهِ

النَّدَواتِ ما يتعلَّق بقضايا التَّكفيرِ ومَخاطِرِه، وتشجيع الانتماء الوطني.

١٦. إقامة جسور التعاون مع اتحادِ الجامعات العربية والإسلامية للتوافق على هذهِ الأهداف، والعمل على رعايتها في مناهج التَّعليم حسب ظروف كل دولة.

١٧. دعوة وسائل الإعلام بكُل قطاعاتها سواء الإعلام الرسمي أم الخاص، إلى التوازن في عرض الأفكار والتعامل مع الآراء، والالتزام بمهنية العمل الإعلامي حرصًا على مَصالِح الوطَنِ العُليا، وسَدًّا لأبواب الغُلُو والتَّكفير، والدعوة إلى ميثاقِ شَرَفٍ إعلامي يتبناه الإعلاميون أنفسهم من أجل إعلام أكثرَ حَيْدَةً ومِهَنِيَّة، وحِرْصًا على مصالح البلاد.

١٨. إيجاد قنوات للتعاون مع الأجهزة المماثلة في جامعة الدول العربية، ومنظمة التعاون الإسلامي؛ لأنَّ قضية التكفير قضية العالم الإسلامي كله، وانعكاساتها السلبية تؤثر في صورة الإسلام والعالم الإسلامي.

* * *

من توصيات المؤتمر الدولي العام الرابع والعشرين

(عظمة الإسلام وأخطاء بعض المنتسبين إليه: طريق التصحيح)[1]

١. يعلن المؤتمر أن الإسلام دين يكفل حرية الاعتقاد؛ فـ ﴿لَآ إِكۡرَاهَ فِي ٱلدِّينِ﴾ [سورة البقرة، الآية ٢٥٦]، وأنه يسوي بين الناس في المواطنة والحقوق والواجبات على اختلاف معتقداتهم دون تمييز، وأن عماده العدل والرحمة وصيانة القيم والدفاع عنها، وقبول التنوع واعتباره سر الكون، كما يحرم الاعتداء على الدماء والأعراض والأموال إلا ردًّا لعدوان ظاهر على الدولة، ووفق ما يقرره رئيسها والجهات المختصة بذلك فيها، إذ إن إعلان الحرب دفاعًا عن الأوطان إنما هو حق للدولة وفق ما يقرره دستورها ورئيسها وليس حقًّا للأفراد، وأنه يحترم

(١) انعقد هذا المؤتمر في القاهرة يومي ٢٨ و٢٩ من فبراير ٢٠١٥م.

العقل أداة للفكر الصحيح، ويُشبع الوجدان، ويُغذي المشاعر، ويُعانق بين الدنيا والآخرة، وكل تصرف على غير ذلك مجافٍ لصحيح الإسلام.

٢. الإسلام بريء مما يرتكبه بعض المنتسبين إليه من التكفير، وترتيب بعض الأفعال الإجرامية عليه من ذبح وحرق وتمثيل وتدمير وتخريب، إذ هو افتئات على حق الله المتفرد بالعلم بما في قلوب عباده، كما أنه افتئات على حق ولي الأمر.

٣. لا يصح أن يحتج على الإسلام بأخطاء بعض المنتسبين إليه، ولا بسوء فهمهم له أو انحرافهم عن منهجه.

٤. على جميع أتباع الديانات النظر إلى الأديان الأخرى بمعيار موضوعي واحد دون تحميلها أخطاء بعض أتباعها.

٥. توظيف بعض المنتسبين إلى الإسلام الدين لأغراض نفعية أو سلطوية إساءة إليه، وإجرام في حقه.

٦. إنكار طرد الناس من أوطانهم، أو هدم دور عبادتهم، وسبي نسائهم، واستباحة أموالهم، بسبب اختلاف

دينهم تحت مسمى الدولة الإسلامية أو أي مسمى آخر، والإسلام بريء من كل هذا.

٧. تحريم ازدراء الأديان لما فيه من اعتداء على مشاعر أتباعها، ولما ينشأ عنه من تكدير السلم الاجتماعي والإنساني العام، وما يترتب عليه من إشاعة الفتنة والعنف وصدام الحضارات.

٨. تصحيح المفاهيم الآتية:

أ- الإرهاب، وهو الجريمة المنظمة التي يتواطأ فيها مجموعة من الخارجين على نظام الدولة والمجتمع، وينتج عنها سفك دماء بريئة، أو تدمير منشآت، أو اعتداء على ممتلكات عامة أو خاصة.

ب- الخلافة: وصف لحالة حكم سياسي متغير يمكن أن يقوم مقامها أي نظام أو مسمى يحقق مصالح البلاد والعباد وفق الأطر القانونية والاتفاقات الدولية، وما ورد فيها من نصوص يُحمل على ضرورة أن يكون هناك نظام له رئيس ومؤسسات حتى لا يعيش الناس في فوضى، فكل حكم يحقق

مصالح البــلاد والعباد ويقيم العــدل فهو حكم رشــيد، وعليه فلا حق لفــرد أو جماعة في تنصيب خليفة أو دعوى إقامة دولة خلافة خارج أطـــر الديمقراطيات الحديثة.

ت- الجزية: اســم لالتزام مالي انتهى موجبــه في زماننا هــذا، وانتفت علتــه بانتفاء ما شرعــت لأجله في زمانها، لكون المواطنين قد أصبحوا جميعًا ســواء في الحقوق والواجبــات، وحلَّت ضوابط ونظم مالية أخرى محلها، ممــا أدى إلى زوال العلة، وما ورد في القــرآن الكريم من حديث عنها يُحْمل على الأعداء المحاربين والمعتدين الرافضين للمواطنة، وليس على المواطنين المسالمين المشاركين في بناء الوطن والدفاع عنه.

ث- دار الحرب: مصطلــح فقهي متغير، وقد أصبح في وقتنا الحــاضر لا وجود لــه بمفهومه المصطلحي القديــم في ظــل الاتفاقــات الدوليــة والمواثيق الأممية، ولا يخل تغــيره بالتأكيد على حق الدول في

استرداد أرضها المغتصبة، وأخصها حقوق الشعب الفلسطيني، والشرع يوجب الوفاء بالعقود، وعليه فلا هجرة من الأوطان بدعوى الانتقال لدار الإسلام.

ج- المواطنة: تعني أن يكون المواطنون جميعًا سواء في الحقوق والواجبات داخل حدود دولهم.

ح- الجهاد: رد العدوان عن الدولة بما يماثله دون تجاوز أو شطط، ولا مجال للاعتداء، ولا حق للأفراد في إعلانه، إنما هو حق لرئيس الدولة والجهات المختصة بذلك وفق القانون والدستور.

خ- على المؤسسات العلمية الدينية وضع ضوابط التكفير لتكون بين يدي القضاء، وبما يشكل وعيًا ثقافيًّا ومجتمعيًّا يميز بين ما يمكن أن يصل بالإنسان إلى الكفر وما لا يصل به إليه، أما الحكم على الأفراد أو المنظمات أو الجماعات فلا يكون حقًّا للأفراد أو المنظمات أو الجماعات، وإنما يكون بموجب حكم قضائي مستند إلى أدلته الشرعية والضوابط التي تضعها المؤسسات الدينية المعتبرة، حتى لا نقع

في فوضى التكفير والتكفير المضاد، مع التأكيد أن استحلال

قتل البشر أو ذبحهم أو حرقهم أو التنكيل بهم من قبل الأفراد أو الجماعات أو التنظيمات يعد خروجًا عن الإسلام.

د- الحاكمية: تعني الالتزام بما نزل من شرع الله، وهذا لا يمنع احتكام البشر إلى قوانين يضعونها في إطار مبادئ التشريع العامة وقواعده الكلية، وفقًا لتغير الزمان والمكان، ولا يكون الاحتكام لتلك التشريعات الوضعية مخالفًا لشرع الله ما دام أنه يحقق المصالح العامة للدول والشعوب والأفراد والمجتمعات.

٩. ضرورة تطوير الخطاب الإسلامي بحيث يكون خطابًا متوازنًا يجمع بين العقل والنقل، وبين مصلحة الفرد والمجتمع والدولة، ويسوي بين الرجل والمرأة في الحقوق والواجبات، ويكون قادرًا على محاربة كل ألوان التطرف والغلو والتسيب والإلحاد.

١٠. يوصي المجتمعون بإقامة مرصد دائم بكل لغات العالم، تكون مهمته رصد أخطاء بعض المنتسبين إلى الإسلام وشبهات أعدائه والرد عليها بالحجة والبرهان، بحيث يربط بين جميع الهيئات والمؤسسات الإسلامية في العالم.

١١. يجب إعادة النظر في مناهج الدراسة الدينية والثقافية في المؤسسات التعليمية في العالم العربي والإسلامي، وتنقيتها من المسائل المرتبطة بظروف تاريخية وزمانية ومكانية معينة، مما يتطلب إعادة النظر فيها وفق ظروفنا وزماننا ومكاننا وأحوالنا؛ بما يؤدي إلى نشر ثقافة التسامح، وتكوين العقل بما يجعله قادرًا على التفكير وإنزال الأحكام الشرعية على المستجدات والنوازل من غير مجافاة للواقع أو التضارب معه، على أن توضع هذه التوصية تحت نظر اجتماع القمة العربية المقبلة.

١٢. يطالب المجتمعون بضرورة قيام الدول العربية بتشكيل قوة ردع عربية مشتركة لمقاومة الإرهاب.

١٣. يطالب المجتمعون باتخاذ خطوات عربية وإسلامية باتجاه تكوين تكتلات سياسية واقتصادية وفكرية وثقافية في ظل جامعة الدول العربية ومنظمة التعاون

الإســـلامي، بما يجعل منها مجتمعة رقـــمًا صعبًا يصعب تجـــاوزه أو الافتئـــات عليـــه في المحافـــل الدولية، أو التكتـــلات الاقتصاديـــة العالمية، أو الغـــزو الفكري والثقافي لأبناء أمتنا العربية والإسلامية.

١٤. التنســـيق بين الوزارات المعنية بالثقافة والتربية، بحيث تعمل وزارات الأوقـــاف، والتربية والتعليم، والتعليم العالي، والثقافة، والشباب والرياضة كفريق عمل، على أن يقوم الإعلام بدوره في تأصيل القيم.

١٥. التوصيـــة بالاهتمام البالغ تدريبًا وتكليفًا واســـتخدامًا لعوامـــل التواصـــل الحديثة والعصريـــة، وبخاصة في المؤسسات الدينية والفكرية والثقافية.

١٦. تشـــكيل لجنة متابعة لتنفيذ التوصيات تجتمع كل أربعة أشـــهر، وتصدر بيانًا يرســـل إلى جميع المشاركين وإلى وسائل الإعلام المختلفة؛ للوقوف على ما يتم تنفيذه.

* * *

من توصيات المؤتمر الدولي العام الخامس والعشرين

(رؤيــة الأئمة والدعاة لتجديد الخطــاب الديني وتفكيك الفكر المتطرف)[1]

أولًا- أهم أسباب التطرف والغلو:

١. الانغــلاق، والجمــود، والتقليد الأعمى، وســوء الفهم، والوقوف عنــد حرفية النصّ، والابتعاد عن فقــه المقاصد والمآلات، وعدم فهــم القواعد الكلية للتشريع، وإتاحة الفرصة لتصدر غير المؤهلين وغير المتخصصين لبعض جوانب المشهد الدعوي.

٢. متاجرة بعض الجماعات والتنظيمات بالدين، واتخاذه مطيّــة لتحقيق مصالح سياســية وحزبيــة، مع إيثار مصالح الجماعــات والتنظيمات عــلى المصالح العُليا للدين والوطــن، وغلبــة التديّن الشــكلي والتدين السياسي على التدين الخالص لله ﷻ.

(١) انعقد هذا المؤتمر في مدينة الأقصر يومي ١٤و١٥ من نوفمبر ٢٠١٥م.

٣. نجاح بعض القُوى الاستعمارية في استقطاب عملاء لها في كثير من الدول العربية والإسلامية، سواء على وجه المصالح

٤. المتبادلــة، والوعود الوهمية لبعض الجماعات، أم عن طريق شراء الذمم والولاءات.

ثانيًا- آليات تفكيك الفكر المتطرف وعلاج أسبابه:

١. التأكيد على قَــصْر الخطابة والدعــوة والفتوى على أهل العلم المتخصصين دون سواهم، وقصر الخطبة على المســجد الجامع دون الزوايا والمصليات، ودعم موضوع الخطبة الموحدة.

٢. العمل عــلى تجفيف منابــع التطــرف بالجامعات من خلال منع تجنيد الشــباب؛ وذلــك عن طريق حــوارات علمية عن الإســلام وروحه الســمحة تتسم بالواقعية والموضوعية والعقلانية، وبما يمس القضايا العصرية مسًّــا واقعيًّا، وكذلك عن طريق منع تحويل القاعات المخصصة للمذاكرة أو الترفيه بالجامعات والمدن الجامعية إلى زوايا لتجنيد طلاب الجامعــات لصالح الجماعات المتطرفة والمتشــددة،

والاستعاضة عن ذلك بمسجد جامع في كل جامعة وكل مدينة جامعية، يقوم بالإشراف عليه من الناحية الدعوية العلماء المتخصصون من الأزهر الشريف ووزارة الأوقاف وأئمتها.

٣. التحصين المبكر للأطفال والناشئة، والحرص على عدم وقوعهم في أيدي المتشددين، بخاصة في مرحلة الروضة والتعليم الابتدائي، وعدم إسناد تدريس مادة التربية الدينية إلى غير المتخصصين، وعدم تمكين أي من المنتمين للتيارات المتطرفة أو المتشددة من تشكيل عقول أبنائنا في هذه المراحل السنية المبكرة، مع التوسع في مجال ثقافة الطفل بأعمال هادفة، مثل مجلة «الفردوس» التي تصدر عن المجلس الأعلى للشئون الإسلامية.

٤. مواجهة الجماعات المتطرفة بتفكيك شبهاتها والرد عليها بالأدلة العلمية الدامغة، وذلك عبر وسائل الإعلام المرئي والمسموع والمقروء، حتى لا تنطلي هذه الأفكار الضالة المنحرفة على عقول الناس، وبخاصة النشء والشباب، مع التوسع في الدراسات

والبحوث والكتب والمجلات التي تعمل على تفكيك هـذا الفكر، وبخاصة تلك التـي تصدر عن الأزهر الشريـف ووزارة الأوقـاف ودار الإفتـاء المصرية، مثل كتاب «مفاهيم يجب أن تصحح» الذي أصدرته وزارة الأوقاف المصرية، وتمت ترجمته إلى عدة لغات، منها: الإنجليزية، والفرنسية، والألمانية، والسواحلية، مع التوصية بترجمته إلى لغات أخرى، وأن تكون مادة الثقافة الدينية مقررًا أصيلًا في جميع المراحل التعليمية .

٥. ضرورة التنـوع الثقافي من خلال الانفتاح على الآخر والتواصل معـه، مع إعداد الموفدين إعـدادًا متميزًا وبخاصـة في مجال اللغات بـما يؤهلهم للتواصل مع الآخر، والتوسـع في مجال الترجمة والنشر، والانفتاح والتواصل الثقافي الداخلي بما يجمع العلماء والمفكرين والمثقفين والأدبـاء والإعلاميين عـلى مائدة فكرية واحـدة، مع التأكيد على أهمية وجـود بناء معلوماتي قوي ومحترف يسـتطيع مواجهة ما ينـشر من أفكار هدَّامة تصحيحًا وتفنيدًا ومراجعةً، حرصًا على

٦. عقول الشـباب وغيرهم مـن أن تتخطفهـا أيدي المتشددين.

٧. التأكيد على أهمية قيام وسائل الإعلام باستضافة العلماء المتخصصين الذين يحملون الفكر الوسطي المستنير وإبراز فكرهم، وعدم السماح لحملة الفكر المتطرف والمتشدد أو المتحلل من الوصول إلى الشباب عبر القنوات الإعلامية المرئية أو المسموعة أو المقروءة، مع التركيز على نشر الخطاب الديني الوسطي القائم على عظمة الأخلاق وحُسن المعاملة واحترام الآخر وتقديره، والابتعاد عن التدين السياسي والتدين الشكلي الظاهري البعيد عن جوهر الدين.

٨. تعميق جسور التواصل والتعاون مع المؤسسات الإسلامية الوسطية بالدول العربية والإسلامية؛ من أجل تفكيك الفكر المتطرف والقضاء عليه، وبيان خطورته على الفرد والمجتمع والعالم، مع العمل على بناء تكتل عربي وإسلامي وإنساني لمواجهة قُوى الشر والتطرف والإرهاب.

٩. العمل على تحقيق الاجتهاد الجمعي الذي يدعى إليه كبار علماء المسلمين ممن يحملون هموم العالم، ويعملون على حلّ مشكلاته، لينظروا غير هيَّابين ولا

وجلين في القضايا المشكلة والعالقة، خصوصًا ما كان منها متعلقًا بقضية الإرهاب، وتحديد

١٠. مفهوم دار الإسلام، والالتحاق بجماعات العنف المسلح، والخروج على المجتمع وكراهيته، واستباحة دم المواطنين بالقتل أو التفجير، أو ما كان متعلقًا بحقوق الإنسان والحرية، أو كان متعلقًا بأمور الاجتماع وأولها: قضايا المرأة، وتحديد أوائل الشهور العربية بالحساب الفلكي، ومسائل الحج، وبخاصة الإحرام من جدة للقادم جوًّا أو بحرًا، ورمي الجمرات في سائر الأوقات، وغير ذلك مما يفرضه واجب الوطن وواجب الوقت وحاجة الناس، مع استنهاض الأمة لاستصدار فتاوى تُوجب العمل وتحرّم التقاعس والكسل، شريطة ألا يُفتى في هذه القضايا الدقيقة بفتاوى مجملة ونصوص عامة لا تنزل إلى أرض الواقع وتغيره ولا تحسم القضية.

١١. الإشادة بإقامة هذا المؤتمر في مدينة الأقصر والتوصية بتكرار التجربة في المؤتمرات المختلفة، العلمية، والثقافية، والاقتصادية، وغيرها، في محافظات

الجمهورية المختلفة، لتسليط الضوء على ما تحويه مصرنا الغالية بمحافظاتها المختلفة من كنوز حضارية وأثرية وطبيعية وتاريخية، حيث إن لكل محافظة روحًا خاصة وعبقًا خاصًّا، كما أن لكل محافظة إسهامها في التاريخ المصري والحضارة المصرية، وهو ما يجب الوقوف عليه والتعريف به.

* * *

من توصيات المؤتمر الدولي العام السادس والعشرين

(دور المؤسسات الدينية في مواجهة التحديات: الواقع والمأمول .. نقد ذاتي ورؤية موضوعية)[1]

١. أجمع المشاركون في المؤتمر من العلماء والوزراء والمفتين والمفكرين والمثقفين على تبني وثيقة مصر لنبذ التطرف والتمييز العنصري، التي تنص على رفض كل ألوان التطرف والإرهاب، وجميع أنواع التمييز العنصري؛ سواء أكان على أساس الدين أم العرق أم اللون أم الجنس، وإعلاء قيمة الإنسان كإنسان، والتأكيد على أهمية الاحترام المتبادل والتعايش السلمي على أرضية إنسانية خالصة.

٢. اختيار العلماء سواء في البرامج الإعلامية، أم المنتديات الفكرية والثقافية، أم في مجال اختيار القيادات الجامعية

(١) انعقد هذا المؤتمر في القاهرة يومي ١٤، ١٥ من مايو ٢٠١٦م.

وقبــل الجامعية مــن ذوي الكفاءة العلميــة المتميزة والمهارات الدعوية القادرة عــلى المواجهة والمناظرة، والحوار بالعلم والعقل والحكمة والموعظة الحسنة.

٣. تطوير العمليــة التعليمية من حيــث المناهج وطرق التدريس ووسائل التقويم بما يحقق تخريج جيل قادر على المواجهــة والحوار والمناظــرة في مواجهة الفكر المتطرف والتحديات المعاصرة.

٤. إنشــاء مراكز عالمية غير نمطية تتابــع جميع الأفكار وترصدها لتصنيفها، وإبداع التفكيك العلمي الملائم لها، مــع التأكيد على ضرورة تنســيق الجهود العربية والإسلامية في هذا المجال.

٥. الإعــداد لإصدار نشرات علميــة للقضايا العصرية والمستجدة في ضوء مبادئ الشرع الشريف ووسطيته وسماحته؛ حتى لا يحدث انفصام بين مبادئ الإسلام وواقع الحياة، مع مناقشــة هذه المســتجدات بحكمة وشجاعة.

٦. قصر القبــول في الكليــات الشرعية عــلى الطلاب المتميزين والمؤهلين

٧. تربويًّا، وفكريًّا، ونفسيًّا لتلقي العلوم الشرعية، على أن يكونوا من المتفوقين في الثانوية الأزهرية، وأن تعقد لهم اختبارات قبول توازي اختبار طلاب الكليات العسكرية والشرطية، وأن يكون التركيز في اختيارهم على الكيف لا الكمِّ.

٨. المبادرة إلى وضع سياسة فاعلة للوقاية من مخاطر الفكر الإرهابي من خلال معالجات إعلامية جادَّة تكشف الفكر المتطرف وتنبه إلى مخاطره، وتقدم الدواء الناجع لسمومه وما يترتب عليه من آثار مدمرة للفرد والمجتمع.

٩. المبادرة إلى وضع سياسة للتدابير الواقية من مخاطر هذا الفكر تقوم على مرتكزات محددة يأتي في مقدمتها:

أ- تنشئة الطفل المسلم على أصول التربية الدينية والأخلاقية والإنسانية الصحيحة، والتفكير العلمي الحر المنضبط، من خلال سياسة علمية ترسمها المؤسسات الدينية والتربوية في العالمين العربي والإسلامي، وتتبناها كل من جامعة الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي.

ب- أن تقوم المؤسسات الدعوية والتعليمية والتربوية والثقافية معًا

ت- بوضع سياسة تستهدف إعادة منظومة القيم التربوية الصحيحة التي تستعيد في الشباب القدرات الغائبة، والمواهب المغمورة، والقدرة على الإبداع، وقوة الشخصية؛ حتى لا يقعوا صيدًا سهلًا في شباك الجماعات المتطرفة، على أن يكون ذلك من خلال العمل بروح الفريق الواحد وتنسيق الجهود بين هذه المؤسسات.

ث- تعزيز روح الحوار الحضاري مع العالم كله، وتشجيع ثقافة التعدد بما يحقق التعايش السلمي المشترك بين البشر، مع احترام خصوصيات الأمم والشعوب.

ج- إحياء سُنَّة اللقاءات العلمية والحوارات البنَّاءة في المساجد الجامعة، وتشجيع مكاتب التحفيظ العصرية، ومراكز الثقافة الإسلامية التي تنشئها وتشرف عليها المؤسسات الدينية الرسمية.

ح- التأكيد على أن ظاهرة الإسلاموفوبيا واضطهاد بعض الجماعات اليمينية المتطرفة للمسلمين أو محاولات النيل منهم أو الاعتداء على المساجد كل ذلك يدعم الفكر المتطرف، مما يتطلب التأكيد على عدم ربط الإرهاب بالإسلام وتوضيح ذلك للعالم كله بلغاته المختلفة، والعمل على استصدار قرار دولي يجرم الاعتداء الطائفي ضد المسلمين أو الأقليات الإسلامية، كما يجرم التمييز ضدهم على أساس الدين.

١٠. التأكيد على أن الاستخدام السياسي للدين أحد أهم عوامل التشدد والتطرف الفكري، والانحراف بالدين عن مساره الصحيح.

١١. إعادة دراسة كل ما يتصل بالنصوص المتعلقة بغير المسلمين، بحيث تُفهم وتقدم في إطارها الإسلامي الصحيح الذي يبرز الوجه الحضاري السمح لديننا الحنيف دون إفراط أو تفريط، وعلى ضوء فقه الأولويات والمآلات والمقاصد.

١٢. التنسيق بين المؤسسات الدينية والتعليمية في استثمار

الوسائط والوسائل الإلكترونية، والتكنولوجية، وفضاءات التواصل بواسطة

١٣. علماء وخبراء ومتخصصين أَكْفاء لمجابهة المستوى الذي يتعامل به أصحاب الفكر المتطرف مع تلك الوسائل العصرية، لنكون ندًّا قويًّا في المجابهة والمواجهة والرد على ما يثيرونه من أغاليط وشبهات وشائعات.

١٤. ضرورة التوسع في إنشاء مراكز متخصصة للتدريب والتعليم في جميع مجالات العمل الدعوي ومؤسسات التعليم الديني.

١٥. العناية بمجال الترجمة والنشر في مجال الدراسات الشرعية باللغات الأجنبية، وإعداد الأئمة والخطباء إعدادًا مهاريًّا في هذا الجانب، إضافة إلى تكوينهم العلمي والثقافي والمعرفي.

١٦. التحذير من الأفكار المنحرفة والشاذة والهدَّامة والتطاول على ثوابت الشرع باعتبار أن ذلك يعد الوجه الآخر للتطرف الفكري، بما يتنافى مع الوسطية التي لا يستقيم أمر الأفراد والمجتمعات إلا بها.

من توصيات المؤتمر الدولي العام السابع والعشرين

(دور القادة وصانعي القرار في نشر ثقافة السلام ومواجهة الإرهاب والتحديات) [1]

١. ضرورة التحول من ردّ الفعل إلى الفعل، والعمل على نشر ثقافة السلام من خلال برامج تعايش إنساني على أرض الواقع على مستوى كل دولة على حِدَة وعلى المستوى الإنساني والدولي.

٢. ضرورة التركيز على المشتركات الإنسانية والقواسم المشتركة بين الأديان في الخطاب الديني والثقافي والتربوي والإعلامي، وسن القوانين التي تُجَرِّم التمييز على أساس الدين أو اللون أو العرق.

٣. التأكيد على عدم ربط الإرهاب بالأديان التي هي منه براء، وبيان أن ربط الإرهاب بالأديان ظُلم فادح لها،

(١) انعقد هذا المؤتمر في القاهرة يومي ١١- ١٢ من مارس ٢٠١٧م.

ويُدْخِلُ العالم في دوائر صراع لا تنتهي ولا تبقي ولا تذر.

٤. العمل على ترسيخ أُسس المواطنة المتكافئة في الحقوق والواجبات

٥. على أرضيـــة إنســـانية ووطنية مشـــتركة، وتعميق الانتماء الوطنـــي لدى أبناء الوطـــن جميعًا، وترقية الشعور الإنساني وترسيخ أُسس التعايش السلمي بين الناس جميعًا.

٦. ضرورة الإيمان بالتنـــوع واحترام المختلف في الدين أو اللون أو الجنس، والعمـــل معًا لصالح الأوطان والإنسان.

٧. قيام العلماء المتخصصـــين بتصحيح المفاهيم الخاطئة والفهم الخاطئ للآيات والأحاديث التي يستخدمها الإرهابيون في تبريـــر التطرف والإرهاب أو التنظير لهما، بما يكشف المفهوم الصحيح لها.

٨. استخدام جميع وســـائل التوعية والتثقيف والإعلام المتاحة: من المساجد، والمدارس والجامعات، ومراكز

الشـــباب، وقصور الثقافة، ووسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمقروءة، لنشر ثقافة السلام ومواجهة الفكر المتطـــرف، وتصحيح المفاهيـــم الخاطئة، مع ضرورة التدريب اللازم والمســـتمر على التعامل مع هذه الوسائل.

٩. التوســـع في اســـتخدام الفضاء الإلكـــتروني وجميع وســـائل التواصـــل العصرية لنشر ثقافة التســـامح والسلام ومواجهة الفكر المتطرف.

١٠. الاهتـــمام بدور المـــرأة في العمل الدعـــوي والثقافي والإعلامـــي والأكاديمي لما لها مـــن دور بارز وأثر واضـــح في كل هـــذه المجالات وبخاصـــة في مجال تربية النشء وتنشئته على القيم الإيجابية والأخلاقية والسلوكية والوطنية.

١١. دعوة البرلمان المصري وسائر برلمانات العالم إلى عمل اللازم نحو تجريم الإرهاب الإلكتروني بشتَّى صوره وألوانه.

١٢. ضرورة التواصل المستمر بين علماء الدين والمثقفين ورجال السياســـة والإعلام، وكذلك التواصل بين

أصحاب الديانات المختلفة على جميع المستويات؛ لكسر الحاجز النفسي في التعامل مع المختلف، لأن من جهل شيئًا عاداه، وسبيلنا التقارب لا التنافر، والتراحم لا التقاتل ولا التصارع، والتأكيد على أن هذا التنوع سُنَّة كونية، حيث يقول الحق سبحانه: ﴿وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ ٱلنَّاسَ أُمَّةً وَٰحِدَةً وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ ﴿١١٨﴾ إِلَّا مَن رَّحِمَ رَبُّكَ وَلِذَٰلِكَ خَلَقَهُمْ﴾ [سورة هود، الآيتان ١١٨-١١٩].

١٣. ضرورة تبادل الخبرات والمعلومات والإحصاءات التي قام بها القادة الدينيون وآتت ثمارها المرجوة في تأصيل خطاب ثقافة السلام والتسامح ونبذ خطاب الكراهية والعنف لاختيار أفضلها، والإفادة منها في وضع استراتيجية حقيقية للمواجهة عبر خطط وورش عمل وبرامج تدريب متنوعة.

١٤. رفع كفاءة الإعلام الوطني في جميع الدول المؤمنة بالسلام بما يجعله قادرًا على مواجهة إعلام الجماعات المتطرفة، وبخاصة الإعلام الرقمي، مع وضع استراتيجية إعلامية واضحة ومركزة لنشر ثقافة

السـلام وتنمية الحس الوطني والإنساني وتصحيح المفاهيم الخاطئة.

١٥. التوصية بترجمة هذه الوثيقة وإرسـالها عبر البرلمان المصري إلى مختلـف برلمانات العالم، وإرسـالها عبر وزارة الخارجية إلى المؤسسـات الدولية المعنية بنشر السلام ومواجهة التطرف والإرهاب.

* * *

من توصيات المؤتمر الدولي العام الثامن والعشرين

(صناعة الإرهاب ومخاطره وحتمية المواجهة وآلياتها)[1]

الإجماع على أن مصالح الأوطان لا تنفك عن مقاصد الأديان، وأن كل ما يقوي ويدعم بناء الدولة الوطنية إنما هو من صميم الدين، وأن أي عمل ينال من كيان الدولة أو يعمل على إضعافها يتناقض غاية التناقض مع كل المبادئ والقيم الدينية والوطنية والإنسانية، ويعد خيانة عظمى.

١. إعطاء الأولوية القصوى لدعم مشروع الدولة الوطنية وصمودها في مواجهة الإرهاب وجميع التحديات التي تواجهها وتهدد وجودها، مع التأكيد على أن العمل من أجل صمود وقوة الدولة الوطنية هو واجب الوقت.

٢. العمل على رفع الوعي العام إلى مستوى الإدراك بأن

(١) انعقد هذا المؤتمر في القاهرة يومي ٢٧ و٢٨ من فبراير ٢٠١٨م.

ظاهرة الإرهاب ليست مسـئولية الأنظمة وحدها وإنما مسـئولية كل فرد في المجتمع، وأن من واجب المجتمع بأسره المشاركة الفاعلة في مواجهته، وخلق روح المسئولية الجماعية بما يشكل حائط صد منيع في مجابهة التطرف والمتطرفين.

٣. التركيز على بيان المخاطر الاقتصادية للإرهاب، وأنها تنعكس سلبًا على الحياة المعيشية اليومية للأفراد، فلا اقتصاد ولا استثمار ولا تنمية مع الإرهاب.

٤. العمـل على خلق بيئـة لافظة ومعاديـة للإرهاب والإرهابيـين للقضـاء عـلى حواضـن الجماعات الإرهابية، وتحويل مواجهة الإرهاب إلى ثقافة شعبية ومجتمعية، بحيث يصبح المجتمع بكل أطيافه وفئاته رافضًا للإرهاب ومقاومًا له.

٥. العمل على خلق مناخ دولي يؤدي إلى ملاحقة دولية حقيقية وجـادة للدول الراعية للإرهـاب إيواءً أو تمويلًا أو دعمًا فكريًّا أو إعلاميًّا.

٦. سـن التشريعات الكفيلة بتجفيف منابع وحواضن وتمويل

٧. الإرهاب، وتتبع مصادر تمويله محليًّا ودوليًّا، واعتبار تمويل الإرهاب أو إيواء عناصره أو التستر عليهم جريمة ضد الإنسانية.

٨. التوسع في استخدام وسائل التواصل الاجتماعي لمجابهة مواقع الجماعات المتطرفة، وتفنيد ادعاءاتها وضلالاتها، وإبطالها بالحجة والبرهان.

٩. التأكيد على أهمية الوسطية والاعتدال وعدم الذهاب إلى النقيض الآخر من الإلحاد والانحلال الأخلاقي، حيث إن هذه الانحرافات تسهم في تدمير المجتمع من داخله، وتعبد الطريق أمام الإرهاب، وتقوي حجج الإرهابيين المتاجرين بالدين.

١٠. دعوة الأمم المتحدة لإصدار قانون دولي يجرم الإرهاب الإلكتروني ومسئولي المواقع التي تبثه، أو تروج له، وإدراج ذلك في عداد الجرائم ضد الإنسانية، مع رفع هذه التوصية إلى جامعة الدول العربية، ومنظمة التعاون الإسلامي، والمؤسسات الوطنية والدولية برلمانية وتنفيذية لتبنيها والعمل على إقرارها دوليًّا.

١١. التأكيد على تحويل هذه التوصيات إلى برامج تدريبية وتثقيفية، سواء للأئمة أم الوعاظ، أم المعلمين، أم سائر فئات المجتمع، وإلقاء الضوء عليها إعلاميًّا، بما يرسخ الثقافة الشعبية الرافضة للإرهاب والإرهابيين.

* * *

من توصيات المؤتمر الدولي العام التاسع والعشرين

(بناء الشخصية الوطنية وأثره في تقدم الدول والحفاظ على هويتها)[1]

١. التأكيد على ما يأتي:

أ- أهمية التفرقة الواضحة بين الثابت والمتغير، فإنزال الثابت منزلة المتغير هدم للثوابت، وإنزال المتغير منزلة الثابت عين الجمود والتحجر وطريق التخلف عن ركب الحضارة والتقدم.

ب- أهمية التفرقة الواضحة بين ما هو مقدس وما هو غير مقدس، ورفع القداسة عن غير المقدس من الأشخاص والآراء البشرية والشروح المتعلقة بالأحكام الجزئية والفتاوى القابلة للتغير بتغير الزمان أو المكان أو أحوال الناس وأعرافهم

(١) انعقد هذا المؤتمر في القاهرة يومي ١٩-٢٠ من يناير ٢٠١٩م.

وعاداتهـــم وواقع حياتهم مما لم يـــرد فيه نص قاطع ثبوتًا ودلالة، وقصر التقديـــس على الذات الإلهية وعلى كتاب الله ﷻ وسُنَّة نبيه ﷺ.

ت- ضرورة الانتقـــال من مناهج الحفـــظ والتلقين إلى مناهج الفهم والتحليل والتأمل والتفكير بالتعمق في دراسة مفاتيح العلم وأدوات الاجتهاد والفهم بدراســـة: علم أصول الفقه، وقواعد الفقه الكلية، وفقه المقاصـــد، وفقه الأولويـــات، وفقه الواقع، للتعامل مع الجزئيات المستجدة والمستحدثة برؤية عصرية مستنيرة واعية.

٢. ضرورة العمـــل الجـــادِّ على تكويـــن إمام عصري مســـتنير من خلال برامج تدريـــب وتأهيل الأئمة والخطباء والواعظـــات، بحيث لا تقف عند حدود التأهيل الشرعي واللغوي، إنما تشـــمل إلى جانبهما أساسيات علم المنطق وعلم النفس وعلم الاجتماع ومفاهيـــم الأمن القومي وحـــروب الجيل الخامس والتحديات المعاصرة، وعلوم الحاســـب، ودراسة إحدى اللغات الأجنبيـــة، وفنون التواصل إعلاميًّا

وتكنولوجيًّا وإلكترونيًّا، وفنون الدعوة والخطابة والتواصل المباشر.

٣. التأكيد على مشروعية الدولة الوطنية وترسيخ مفهوم المواطنة المتكافئة، وبيان أن مصالح الأوطان لا تنفك عن مقاصد الأديان.

٤. بيان أن حفظ الأوطان أحد أهم المقاصد المعتبرة شرعًا، وينبغي أن يدرج في عداد المقاصد الكلية، إذ لا يوجد وطني شريف لا يكون على استعداد لأن يفتدي وطنه بنفسه وماله، وليس المفتدى بأقل رتبة أو عناية من المفتدى به، ولا سيما أن الفقهاء يقرون أن العدو إذا دخل بلد من بلاد المسلمين صار الجهاد ودفع العدو فرض عين على أهل هذا البلد: رجالهم ونسائهم، كبيرهم وصغيرهم، قويهم وضعيفهم، مسلحهم وأعزلهم، كل وفق استطاعته ومكنته، حتى لو فنوا جميعًا، ولو لم يكن الدفاع عن الديار والأوطان مقصدًا من أهم مقاصد الشرع لكان لهم أن يتركوا الأوطان وأن ينجوا بأنفسهم وبدينهم.

٥. تعزيز دور المؤسسات الوطنية في خدمة أوطانها ودعم جهودها في

٦. مختلف المجالات، بما يحقق الأمن والاستقرار والتقدم والازدهار

٧. للوطن وأهله، والخير والسلام للإنسانية جمعاء.

٨. تعزيز مفاهيم الوحدة الوطنية، تنظيرًا وتطبيقًا وتحويلها إلى واقع وثقافة مجتمعية راسخة، والتأكيد على احترام الآخر المختلف عقديًّا، أو فكريًّا، وعلى ترسيخ أُسس العيش المشترك بين أبناء الوطن الواحد، والعمل على نشر السلام العالمي بما يحقق صالح الإنسانية جمعاء.

٩. التركيز في مناهج التعليم على الجانب القيمي التطبيقي، كقبول التعددية والتعايش السلمي والتفكير الناقد وثقافة الحوار، وترسيخ ثقافة المشاركة المجتمعية وخدمة المجتمع.

١٠. تعزيز دور الأسرة في بناء الشخصية المتوازنة في فهم أمور الدين والدنيا، بما يؤدي إلى وجود أجيال قوية قادرة على حمل الأمانة، والوفاء بحقوق الوطن عليهم.

١١. التأكيد على الدور الفاعل لوسائل الإعلام في مجال دعم قيم الانتماء

١٢. والــولاء للوطن، والتصدي لــكل محاولات الهدم والقُوى المعادية

١٣. التي تعمل على زعزعة أمن الوطن واستقراره.

١٤. أهمية تدريس مادة التربية الوطنية بأســلوب علمي عصري بما يحقق الربط القوي بين الناشئة وأوطانهم منذ نعومة أظافرهم.

١٥. اعتبار هــذه التوصيات وثيقة عمل مشــترك نحو ترســيخ الولاء والانتماء الوطني وبناء الشــخصية الوطنية، مع العمل المشــترك لنشر الفكر الوســطي المستنير وبناء السلام العالمي لصالح الإنسانية جمعاء.

* * *

من توصيات المؤتمر الدولي العام الثلاثين

(فقه بناء الدول.. رؤية فقهية عصرية)[1]

١. بنـــاء الدولـــة ضرورة دينية ووطنيـــة واجتماعية وحضارية، والحفاظ عليها واجب ديني ووطني، والتصدي لكل محـــاولات هدمهـــا أو زعزعتها ضرورة دينية ووطنية لتحقيق أمن الناس وأمانهم واستقرار حياتهم.

٢. العنـــاصر المكونـــة للدولة الحديثة هي الشـــعب والأرض والســـلطة الحاكمة والشرعية الدولية، ولا يجـــوز لأي جماعة فرض رؤيتهـــا على الناس باســـم الدين بعيدًا عن ســـلطة الدولة، فإن فعلوا ذلـــك وجبت مواجهتهـــم بكل الســـبل، وُعُّدوا خائنين للديـــن والوطن، وخارجـــين على النظام والقانون.

(١) انعقد هذا المؤتمر في القاهرة يومي ١٥ و١٦من سبتمبر ٢٠١٩م.

٣. التأكيـد على أن مصالح الأوطان من صميم مقاصد الأديان، وأن الحفاظ على الوطـن من أهم المقاصد العامة للتشريع، وهو أحد الكليات الست التي يجب الحفاظ عليها.

٤. ضرورة تفنيد المرتكزات الخاطئـة لخطاب القطيعة مع الدولة ودعاته، وتعرية أفكارهم ثقافيًّا وإعلاميًّا وإلكترونيًّا.

٥. ضرورة العناية بضبط المفاهيم ذات الاتصال بالدولة وتصحيح مـا يطرأ عليهـا من انحرافـات بصفة مستمرة.

٦. ضرورة التصـدي للمفاهيم المغلوطـة عن الدولة واختيار الحاكم وحق الوطن والمواطن لدى جماعات التطرف، وإحلال المفاهيـم البنّاءة والصحيحة عن الدولة في الفكر الإسلامي محلها.

٧. الإسلام دين يدعم أُسـس دولة الدستور والقانون والنظام الاقتصـادي والاجتماعي بهـا، وهو غني بالضوابط والتطبيقات الداعمة لكل ذلك، بما يقطع الطريق على الجماعات المتطرفة في محاولاتها إحداث

تقابلية خاطئة بين الدين والقانون، أو بين الدين والدنيا، أو الدين والدولة، فدورنا عمارة الدنيا بالدين وليس تخريبها باسم الدين.

٨. لم يضع الإسلام قالبًا ثابتًا أو نظامًا معينًا للحكم، وإنما يقبل من النظم ما يحقق صالح المواطنين بأي طريق يحقق إرادتهم تحت راية الشورى والديمقراطية.

٩. آلية اختيار الحاكم من المتغيرات التي تخضع لظروف الزمان والمكان، وليس أمرًا جامدًا أو نمطًا ثابتًا.

١٠. الوقوف خلف الحاكم العادل مطلب شرعي ووطني لا يستقر أمر الدول ولا تتحقق مصالح الشرع ومقاصده إلا به.

١١. ضرورة العمل على ترسيخ المشتركات الثقافية والقيم الإنسانية بين أبناء الوطن الواحد، والعمل على تعظيمها، واحترام الخصوصية العقائدية للأديان جميعًا.

١٢. العمل على تحقيق المساواة والعدل بين أبناء الوطن جميعًا في الممارسة السياسية والاقتصادية والثقافية

دون تمييز على أساس الجنس أو اللون أو المعتقد.

١٣. تعظيم شأن دولة المؤسسات وضرورة العمل القائم على الفكر المؤسسي القادر على البناء والاستقرار، ومواجهة الجماعات والأفكار الشاذة في إطار الدستور والقانون.

١٤. ضرورة وضع استراتيجية شاملة لمواجهة الإرهاب، وتوسيع دائرة المواجهة لتشمل العمل على محاصرة المتطرفين وعدم تمكينهم من إنشاء بؤر جديدة أو اكتساب أرض جديدة لتطرفهم.

١٥. دعم الفعاليات التي تهدف إلى بناء الدولة وتعظيم قيم الانتماء والمواطنة ومواجهة الإرهاب والفساد.

١٦. الوطن لكل أبنائه، وهو بهم جميعًا، وليس لطائفة منهم دون طائفة، ولا يمكن أن ينهض ببعضهم دون بعض، مما يتطلب أقصى درجات التعاون والتكاتف بين أبناء الوطن الواحد للرقي به والحفاظ على أمنه وسلامه ومقدراته ومكتسباته.

١٧. العمل على بناء شراكات دولية سياسية وعسكرية

وأمنية وثقافية وإعلامية واسعة لمحاصرة التطرف والإرهاب.

١٨. ضرورة كشف العملاء والمأجورين ضد دولهم، فمن لا خير له في وطنه فلا خير له في نفسه، ولا خير للإنسانية فيه، بل هو خطر حيث حل.

١٩. بذل أقصى الجهود الممكنة للقضاء على الفكر المتطرف، مع التفنيد المستمر لأكاذيب الجماعات المتطرفة وما تتعمده من بث ممنهج للشائعات.

٢٠. قيام سائر المؤسسات الدينية والثقافية والتعليمية والإعلامية بالعمل الجاد على بيان مفهوم الدولة، وضرورة الحفاظ عليها، والعمل على رقيها، وتفنيد أباطيل الجماعات المتطرفة تجاهها، وتعاون هذه المؤسسات في تنفيذ ذلك وفق استراتيجية شاملة ومشتركة.

٢١. إعطاء ملف الدعوة في أفريقيا ونشر الفكر الوسطي المستنير بها عناية خاصة في ظل العلاقة التاريخية بين مصر وعمقها الأفريقي.

٢٢. توفير الحماية والتحصين الفكري للشباب ضد محاولات تزييف الوعي عبر مواقع التواصل.

٢٣. حث المجتمع الدولي على تقرير عقوبات رادعة للدول والمنظمات الراعية للإرهاب والممولة له.

* * *

من توصيات المؤتمر الدولي العام الحادي والثلاثين

(حوار الأديان والثقافات)[1]

يؤكد المؤتمر أن الحوار ضرورة لبناء جسور التفاهم والتقارب بين الأمم والشعوب، حيث يقول الحق سبحانه: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنَّا خَلَقۡنَٰكُم مِّن ذَكَرٖ وَأُنثَىٰ وَجَعَلۡنَٰكُمۡ شُعُوبٗا وَقَبَآئِلَ لِتَعَارَفُوٓاْ﴾ [سورة الحجرات، الآية ١٣].

ويعمل على نشر وترسيخ ثقافة التسامح والتعايش السلمي بين البشر، واعتماد لغة الحوار بديلًا للصدام والاحتراب.

ويؤكد على أهمية احترام الخصوصيات الدينية والثقافية للأمم والشعوب والمجتمعات، فالهدف من الحوار بين الثقافات ليس محاولة تغيير ثقافة الآخرين بالقوة أو هيمنة

(١) انعقد هذا المؤتمر في القاهرة يومي ١٣و١٤ من مارس ٢٠٢١م.

ثقافة عــلى باقي الثقافات بالقهر، ولكن أن نصبح أكثر فهمًا ومعرفةً واحترامًا لثقافاتنا المتنوعة.

وباســتقراء بحوث المؤتمر، وبعد يومــين متتابعين من العمل العلمي المتواصل في تسع جلسات علمية وعدد غير قليل مــن ورش العمل انتهى المشــاركون إلى إصدار عدة توصيات متضمنة في «وثيقة القاهــرة للحوار»[1]، لتكون منارةَ إشعاع في ترسيخ أُسس الحوار والتعايش السلمي بين البشر جميعًا.

* * *

(١) انظر: الوثيقة الرابعة فيما سبق، وثيقة القاهرة للحوار.

من توصيات المؤتمر الدولي العام الثاني والثلاثين

(عقد المواطنة وأثره في تحقيق السلام المجتمعي والعالمي)[1]

١. التأكيد على أن مفهوم الدولة مفهوم مرن متطور، وأن محاولة حصر مفهوم الدولة في أنموذج تاريخي معين وفرضه نمطًا ثابتًا أو قالبًا جامدًا إنما يعني غاية التحجر والجمود والوقوف عكس اتجاه عجلة الزمن، بما يشكل شللًا لحركة الحياة، فالتطور سُنَّة الله في كونه.

٢. إذا كان العلماء يقررون أن الفتوى قد تتغير بتغير الزمان أو المكان أو الحال فإن المجال الأرحب لذلك هو مجال السياسة الشرعية في بناء الدول ونظم الإدارة.

٣. أن ما أتاحه الشرع الشريف لولي الأمر من التصرف بحكم الولاية في ضوء الحفاظ على الثوابت باب شديد المرونة والسعة، ينبئ عن عظمة الشرع الشريف،

(١) انعقد هذا المؤتمر في القاهرة يومي ١٢و١٣ من فبراير ٢٠٢٢م.

وحرصه على تحقيق مصالح البـــلاد والعباد، فحيث تكون المصلحة الراجحة فثمة شرع الله الحنيف.

٤. المواطنة مصطلح أصيل في الإســـلام، يتجاوز التنظير الفلسفي إلى ســـلوك عملي، وأن المواطنة الحقيقية لا إقصاء معها، ولا تفريق فيها بـــين المواطنين، فالفكر الإســـلامي يضمن بثرائه وتجاربه أن نبني حضارات قائمة على مواطنة حقيقية بغض النظر عن العقيدة أو اللون أو العرق.

٥. التأكيد عـــلى أن الدولـــة الوطنية هي أســـاس أمان المجتمعات جميعها، وأن العمل على تحقيق وترســـيخ المواطنة التفاعلية والإيجابية الشاملة واجب الوقت، وأن بناء الدولة والحفاظ عليها واجب ديني ووطني، والتصدي لكل محاولات هدمها أو زعزعتها ضرورة دينية ووطنية لتحقيق أمن الناس وأمانهم واســـتقرار حياتهم.

٦. التأكيد على أن العلاقة بين الفـــرد ووطنه هي علاقة تبادليـــة أيًّا كانـــت عقيدة هذا الفـــرد أو عِرقه، وهي

علاقة تحترم خصوصية الأفـراد من حيث الحقوق، وتحترم حق المجتمع من حيث الواجبات، كما تراعي الحق العام وتحترمه.

٧. ضرورة العناية ببرامج الحمايـة الاجتماعية للطبقات والفئات الأولى بالرعاية، مع تثمين المؤتمر عاليًا لجهود وبرامج الدولة المصريـة في برامج الحماية الاجتماعية وتنمية الريف المصري.

٨. تنمية ثقافة المواطنة لدى النشء منذ نعومة أظافرهم، وتدريب الكـوادر الوطنية وبخاصة الشـبابية على خلق حالة من الوعي بأهمية المواطنة واحترام الآخر، والتأكيـد على حريته في اختيار معتقده وحقه في إقامة شعائر دينه.

٩. حتميـة تكثيف الخطـاب الدينـي والإعلامي لنشر أخلاقيات التعامـل مع المجتمع الرقمـي، وتوعية المواطنـين جميعًا بعدم نشر أو ترويج الأخبار التي من شـأنها الإضرار بالأمن أو إشـاعة الفتن، مع تشديد عقوبات هذه الجرائم بما يحقق الانضباط السـلوكي والردع اللازم للمنحرفين عن سُبل الجادة.

١٠. تدريب الأئمة والمعلمين ومقدمي البرامج الدينية والثقافية والإعلامية على غرس قيم التسامح، والتعايش السلمي، والقيم الإنسانية المشتركة.

١١. تضافر الجهود العالمية للعمل على تفكيك بنية خطاب العنصرية والكراهية، وتصحيح المفاهيم التي قد تؤجّج الصراعات بين البشر، وتقديم التفسير الصحيح للنصوص التي يستغلها المتطرفون لترويج أيديولوجياتهم.

١٢. الدولة أولًا، ومن خلالها تُقرّ جميع الحقوق، فدولة المواطنة هي الأساس الذي يبنى ﷺ المجتمعي والعالمي، وأي إضعاف للدولة أو المساس بسلامتها واستقرارها هو تهديد للسلم والأمن المجتمعي والعالمي، وإفساح المجال للجماعات الإرهابية والميليشيات الطائفية لتعيث في الأرض فسادًا.

١٣. الإشادة بتجربة مصر المتميزة في استعادة الدولة الوطنية والحفاظ عليها، وفي مواجهة الإرهاب وترسيخ دولة المواطنة، وبناء جمهورية جديدة ترتقي

بجــودة الحياة لــكل المواطنين، وتســاوي بينهم في الحقوق والواجبات أيًّــا كانت دياناتهم أو مذاهبهم، وتفتح أبواب المشاركة واسعة لكل أبناء المجتمع على قدم المساواة.

* * *

من توصيات المؤتمر الدولي العام الثالث والثلاثين

(الاجتهاد ضرورة العصر: صوره - ضوابطه - رجاله - الحاجة إليه)[1]

١. ضرورة قيام المؤسسات الدينية والثقافية والتعليمية بنشر ما استقرت عليه المجامع الفقهية والعلمية في شأن خطورة التعامل مع العملات المشفرة بنظامها الحالي، حتى لا ينزلق الناس في تعاملات نقدية تدخل ضمن دائرة الغرر، مع التأكيد على أن رفض التعامل بالعملات المشفرة لا يرجع إلى عدم مواكبة المستجدات العصرية وإنما يرجع إلى ما يحفها من جهالة وغرر، واشتمالها على المضاربة العشوائية، وعدم ضمانة الدول لها.

٢. التأكيد على أن صك النقود من الجهة الشرعية لا بدَّ أن يكون خاضعًا لسلطة ولي الأمر لمنع الالتباس والفساد

(١) ( ) انعقد هذا المؤتمر في القاهرة يومي ٢٤ و٢٥ من سبتمبر ٢٠٢٢م.

والمضاربة والغــرر والتصرفات غير المشروعة داخل المنظومة النقدية.

٣. التأكيد على أن التلوث البيئي مشكلة إنسانية تستدعي تضافر الجهود للقيام عــلى حلها بالاجتهاد والبحث العلمي المســتنير، والكف عن كل نشاط يسبب تلوثًا بيئيًّا أيًّا كان نوع هذا التلوث.

٤. التأكيد على أن الشريعة الإسلامية قد دعت للحفاظ على البيئة وحمايتها ورعايتها، والمحافظة على مواردها من الاستنزاف وسوء الاســتخدام وكل ما يضر بها، ونهت نهيًا شديدًا عن الإفساد في الأرض، ومنه إفساد البيئة الذي يعد من التجاوز المنهي عنه.

٥. أهمية نــشر الأبحاث والدراســات المتعلقــة بالبيئة ووسائل الحفاظ عليها على نطاق واسع لتصبح ثقافة إنســانية مشــتركة، مع العمل على إيجــاد وعي بيئي جماعي بالدور الحيوي الــذي تؤديه المناطق الخضراء بصفــة عامة والتشــجير بصفة خاصــة، حيث يعد الحفــاظ على المناطق الخضراء وعلى ســائر المقومات البيئية مطلبًا دينيًّا واجتماعيًّا ووطنيًّا.

٦. الدعوة إلى التعاون والتلاحم الدولي من أجل مقاومة التعدي على البيئة، والترويج الثقافي لمخاطر التعدي عليها وكيفية الوقاية من مخاطرها، مع تكاتف الجهود الدولية في تفعيل المبادئ الحاكمة والقوانين الرادعة لتصرفات المتسببين في تلوث البيئة على جميع المستويات الوطنية والدولية.

٧. تقدير دور مصر الريادي في خدمة القضايا الدولية والإنسانية، واستضافتها لمؤتمر المناخ.

* * *

من توصيات المؤتمر الدولي العام الرابع والثلاثين

(الفضاء الإلكتروني والوسائل العصرية للخطاب الديني بين الاستخدام الرشيد والخروج عن الجادة)[1]

١. إطلاق مشروع قومي لبناء محتوى رقمي صحيح ورشيد في مجال الخطاب الديني برؤية معاصرة تحافظ على الثوابت وتراعي المستجدات العصرية.

٢. العمل على تعزيز الاستخدام التشاركي للفضاء الإلكتروني، من حيث إنتاج المعرفة والإسهام في نشرها.

٣. التوسع في برامج التدريب على الاستخدام الآمن لمواقع التواصل الاجتماعي والذكاء الاصطناعي.

٤. التعامل مع الذكاء الاصطناعي على أنه وسيلة لا غاية، وعلى أنه إضافة وليس بديلًا عن العقل البشرى أو أي من وسائل إنتاج المعرفة الأخرى.

(١) انعقد هذا المؤتمر في القاهرة يومي ٩ و١٠ من سبتمبر ٢٠٢٣م.

٥. التوسع في إنشـــاء كليات وأقسام الذكاء الاصطناعي ودعـــم البحث العلمي في هذا المجـــال باعتباره أحد دعائم المستقبل علميًّا واقتصاديًّا ومعرفيًّا، مع إدراج التقنيـــات الحديثة كالحوســـبة الســـحابية وإنترنت الأشـــياء والـــذكاء الاصطناعي وغيرهـــا في مناهج الكليات المتخصصة، والتوســـع في اســـتخدام تلك التكنولوجيات والإفادة منها في مجال الخطاب الديني.

٦. ضرورة الاهتـــمام بإنتاج الرســـوم المتحركة والأفلام التقنية ثلاثية الأبعاد بما يســـهم في الحفاظ على هويتنا الدينية والثقافية، ولا سيما لدى النشء والشباب.

٧. التأكيد على ضرورة الاستفادة من التقنيات الحديثة في التعليم والتحفيظ عن بعد، واعتبارها جزءًا لا يتجزأ من وســـائل الدعوة لمواكبة المتغـــيرات التكنولوجية الحديثة، مع التأكيد على أنها إضافة وليست بديلًا عن التعليم المباشر، ولا مانع من الإفادة من نظام التعليم المزدوج حضوريًّا وافتراضيًّا.

٨. ضرورة التأهيـــل العلمي والتقنـــي لكل من يتصدر للفتـــوى الإلكترونية أو التعليم عن بعد أو التحفيظ

عن بعد أو الدعوة عن بعد تأهيـــلًا علميًّا، ومهنيًّا، وفنيًّـــا؛ بما يمكنه من أداء رســـالته عن علم وبصيرة بدقة ومهنية.

٩. تقديم وتدريس أنماط مختلفـــة من الدعم الإلكتروني عن طريق روبوتات المحادثة الذكية باعتبارها وسيلة تعلم ممتعـــة وجذَّابـــة، لتنمية العديد مـــن المهارات والمعارف، وتعزيز كفاءة المعلم والمتعلم.

١٠. ضرورة إنشاء كليات علوم شرعية إلكترونية تضع في اعتبارهـــا تخريج إمام أو معلم أو باحث يجيد التعامل مع سائر وســـائل التواصل والتقنيات الحديثة، قادر على الإسهام في إنتاجها وتطويرها وتصحيح مسارها.

١١. دعم وتشجيع برامـج البحث العلمي في مجال الذكـاء الاصطناعي والأمن الســيبراني والتقنيات الحديثة في المجال المعـــرفي والثقافي بصفة عامة والمجال الدعوي والخطاب الديني بصفة خاصة.

١٢. ضرورة احترام خصوصيـــة الآخرين في ضوء تعاليم الشرع الحنيـــف، وذلك بعدم التجســـس عليهم، أو

إفشاء أسرارهم، أو ابتزازهم، وعدم نشر الشائعات، والتثبت من الأخبار قبل نقلها.

١٣. التعاون بين المؤسسات الدينية والتقنية في مجال استخدامات الفضاء الإلكتروني والذكاء الاصطناعي، والإفادة منها في نشر الفكر الوسطي ومواجهة الفكر المتطرف ومواجهته إلكترونيًّا من خلال مواجهة الحجة بالحجة والبرهان بالبرهان.

١٤. ضرورة التوازن في العمل الدعوي بين الأنشطة المسجدية والأنشطة التعليمية والإلكترونية.

١٥. ضرورة مكافحة الاستخدام غير الرشيد للفضاء الإلكتروني في مجال الخطاب الديني؛ بتقديم خطاب ديني صحيح دقيق يرسخ أُسس التسامح وفقه العيش المشترك ويواجه ويفند الفكر المتطرف بالحجة والبرهان.

١٦. الذكاء الاصطناعي وسيلة وأداة يجب أن نوظفها وبقوة في كل ما يحمل الخير ويحقق النفع للإنسانية جمعاء.

١٧. التعامل مع الـذكاء الاصطناعي لم يعـد مجرد خيار متاح بل هـو ضرورة لا غنى عنها، وهو إضافة لكل فنون المعرفـة وليس بديلًا عنها، وهو وسـيلة وأداة يجب حسن اسـتخدامها، مع بيان أن حسن توظيف الـذكاء الاصطناعي في المجال الدينـي من فروض الكفايات؛ لأننـا إن لم نوجهه للحق تركناه سـاحة فسـيحة للمتطرفين والمتشددين؛ فيسـتخدمونه في نصرة الباطل.

١٨. على علـماء الديـن والاجتماع وتقنيـات المعلومات والاتصـال وغيرهم بذل وسـعهم في اسـتحداث وتطويـر وسـائل جـذب غـير تقليديـة للأطفال والشباب، تخفف من غلواء الإدمان الإلكتروني وتحد من مخاطره.

١٩. تعظيم دور الرياضة والمسـابقات الرياضية والفكرية والعلمية والثقافية للشباب بما يحول بينهم وبين مخاطر الإدمـان الإلكتروني، ويسـهم في إحـداث التوازن المطلوب في بناء شخصيتهم.

* * *

وثائق التجديد التي أصدرتها الأوقاف المصرية

وفضلًا عن التوصيات السابقة للمؤتمرات الدولية فقد صدر عنها عدة وثائق ترسخ المبادئ الإسلامية للحياة الإنسانية، وفقه الواقع، والعيش المشترك، وعمارة الأرض، وصناعة الحضارات، ومنها ما يأتي:

١ - وثيقة الأوقاف لتجديد الخطاب الديني[١]

١. تجديد الخطاب الديني يعني: تجريده مما علق به من أوهام، أو خرافات، أو فهمٍ غير صحيح ينافي مقاصد الإسلام وسماحته، وإنسانيته وعقلانيته، ومصالحه المرعية، ومآلاتِه المعتبرة، بما يلائم حياةَ الناس، ويحقق المصلحة الوطنية، ولا يمس الأصول الاعتقادية، أو الشرعية، أو القيم الأخلاقية الراسخة.

(١) صدرت هذه الوثيقة عن المؤتمر الدولي العام الخامس والعشرين للمجلس الأعلى للشئون الإسلامية الذي انعقد بمدينة الأقصر يومي ١٤و١٥ من نوفمبر ٢٠١٥م، تحت عنوان "رؤية الأئمة والدعاة لتجديد الخطاب الديني وتفكيك الفكر المتطرف".

٢. يجبُ أن يتجه الخطابُ الدينيُّ المعاصر إلى إقناع العقل، وإمتاع الوجدان، والرقي بالمشاعر، وتنمية المواهب الإبداعية، والتشجيع عليها، وتعزيز المشتركات الإنسانية، وترسيخ المعاني الوطنية، وإشاعة روح التسامح والمودة بين أبناء الوطن جميعًا، واحترام حق التعددية الاعتقادية والفكرية في ضوء الحفاظ على القيم الأساسية للمجتمع، وبما لا يخل بأمنه القومي.

٣. تكوين مجموعات من الشباب والفتيات، وتدريبهم التدريب الكافي علميًّا وثقافيًّا وتكنولوجيًّا، مع الاهتمام بدراسة اللغات المختلفة، وإتقان اللغة العربية، والبُعْد عن التقعر فيها، وتمكينهم من أدوات التواصل العصرية، بما يكسبهم القدرة على الحوار والإقناع لمحاورة نظرائهم، على أن تُشجع المؤسسات المختلفة كلٌّ في مجاله على ذلك، وفي إطار تعاون مشترك فيما بينها.

٤. تحويل شرح توصيات مؤتمر «عظمة الإسلام وأخطاء بعض المنتسبين إليه: طريق التصحيح» إلى برامج تدريب وتثقيف في المؤسسات والوزارات والهيئات

المختلفة وتعميم نشرها بُغية تصحيح المفاهيم الخاطئة، والعمل على ترجمتها إلى اللغات المختلفة، لنؤكد للعالم كله أن ديننا دين رحمة وسلام لا عنف فيه ولا إرهاب.

٥. تخريج داعيات فقيهات يعملن على تصحيح الأفكار الخاطئة فيما يتعلق بقضايا المرأة والطفل بما يتفق مع تعاليم الإسلام الصحيحة وينقذ هذه الشريحة من الوقوع في أيدي داعيات الجماعات المتشددة أو النفعية أو غير الوطنية.

٦. حشد طاقة المجتمع كُله لمحو الفكر المتطرف والمتفلت على حد سواء، ودعم قضايا العمل والإنتاج، والعدالة الاجتماعية، ومكافحة الفساد، والقضاء على البطالة، بما يفجر طاقات المجتمع وإبداعاته.

٧. الإفادة القصوى من وسائل الإعلام المختلفة، وتوظيف بعض الأعمال الفنية والإبداعية لنشر القيم النبيلة، وإنتاج أعمال تدعم القيم الأخلاقية والإنسانية الراقية، وبخاصة في مجال ثقافة الطفل.

* * *

وثيقة القاهرة للمواطنة(*)

إن قضية المواطنة المتكافئة تعد أحد أهم عوامل استقرار الدول والحفاظ على أمنها وأمانها، ومن أهم سُبل تقدمها ورقيها، فإن أكثر الدول تحقيقًا للمواطنة المتكافئة هي أكثرها أمنًا وأمانًا وتقدمًا وازدهارًا، أما الأمم التي وقعت في أتون الاحتراب الديني أو العرقي أو الطائفي فقد دخلت في دوائر مدمرة من الفوضى أكلت الأخضر واليابس؛ فهدمت البنيان، وخربت العامر، وأهلكت الحرث والنسل فسادًا في الأرض ﴿وَٱللَّهُ لَا يُحِبُّ ٱلْفَسَادَ﴾ [سورة البقرة، الآية ٢٠٥]، مع التأكيد على الآتي:

١. أن المواطنة عطاء وانتماء واحترام لكل شعارات الدولة من عَلَمها، ونشيدها الوطني، وسائر شعاراتها المادية والمعنوية.

(*) صدرت هذه الوثيقة عن المؤتمر الدولي الثلاثين للمجلس الأعلى للشئون الإسلامية الذي انعقد بالقاهرة يومي الأحد والاثنين ١٦و١٧ من محرم ١٤٤١هـ الموافقين ١٥ و١٦من سبتمبر ٢٠١٩م، تحت عنوان "فقه بناء الدول.. رؤية فقهية عصرية".

٢. ضرورة احترام القانون والدستور والنظام العام للدولة ومؤسساتها.

٣. احترام عقد المواطنة بين المواطن والدولة سواء أكان المسلم في

٤. دولة ذات أغلبية مسلمة أم في دولة ذات أغلبية غير مسلمة.

٥. أن فقه المواطنة لا ينحصر في محور العلاقة بين أصحاب الديانات المختلفة، وإن كان العمل على ترسيخ أُسس العيش المشترك بين أصحاب الديانات المختلفة أحد أهم مرتكزاتها.

٦. أن مفهوم المواطنة يتسع لتحقيق جميع جوانب العدالة الشاملة بين المواطنين جميعًا، بعدم التفرقة بينهم على أساس الدين، أو اللون، أو الجنس، أو العرق، أو المذهب، وضرورة إعطاء المرأة حقها كاملًا غير منقوص، وهو ما يحققه الفهم الصحيح لنصوص القرآن والسُّنَّة.

٧. ضرورة العناية بكبار السن وذوي الاحتياجات الخاصة، وإعلاء قيم التكافل المادي والمعنوي بين أبناء

الوطن جميعًا، وهو ما يحققه الفهم المستنير، والتطبيق الصحيح لفقه الواجب الكفائي.

٨. ترسيخ مبدأ الحق والواجب بين المواطنين والدولة وبين بعضهم وبعض، فكما يحرص المواطن على أخذ حقه يحرص على أداء ما عليه من واجبات تجاه الدولة وتجاه غيره من الأفراد، وقيام الدولة بالعمل على توفير حياة كريمة لمواطنيها، والعمل على حفظ حقوقهم في الداخل والخارج.

٩. قيام سائر المؤسسات الدينية والثقافية والتعليمية والإعلامية بالعمل الجاد على بيان مفهوم المواطنة المتكافئة، وضرورة الحفاظ على الدولة والعمل على رقيها، وتفنيد أباطيل الجماعات المتطرفة تجاهها، وتعاون هذه المؤسسات في تنفيذ ذلك وفق استراتيجية شاملة ومشتركة.

١٠. التوصية بتشكيل فريق عمل من العلماء المشاركين ليكونوا سفراء لهذه الوثيقة في مختلف دول العالم.

وقد أكد جميع المشاركين في المؤتمر تأييدهم وتبنيهم لكل ما تضمنته هذه الوثيقة التاريخية المهمة.

وثيقة القاهرة للسلام(*)

١. تحقيق السلام مطلب شرعي ووطني وإنساني يسعى لتحقيقه كل إنسان نبيل، وهو أصل راسخ في شريعتنا الغرَّاء.

٢. الحوار بين الأفراد يعادله التفاهم بين المؤسسات، والتفاوض بين الدول، وتحقيق ذلك على أرض الواقع يدعم السلام المجتمعي والعالمي.

٣. الدعوة إلى إصدار ميثاق دولي يجرم الإساءة للمقدسات والرموز الدينية، ويتصدى لخطاب الكراهية والعنصرية باعتبارهما جرائم تهدد السلم والأمن الدوليين.

٤. السلام الذي نسعى إليه هو سلام الشجعان القائم على الحق والعدل والإنصاف، النابع من منطق القوة

(*) صدرت هذه الوثيقة عن المؤتمر الدولي الثاني والثلاثين للمجلس الأعلى للشئون الإسلامية الذي انعقد بالقاهرة يومي السبت والأحد ١١ و١٢ من رجب ١٤٤٣هـ الموافقين ١٢و١٣ من فبراير ٢٠٢٢م، تحت عنوان «عقد المواطنة وأثره في تحقيق السلام المجتمعي والعالمي».

الرشـيدة التي تحمي ولا تبغي، فالسـلام إنما يصنعه الأقوياء الشـجعان، وشـجاعة السـلام لا تقل عن شجاعة الحرب والمواجهة، فكلاهما إرادة وقرار.

٥. السـلام لا يعني مجرد عدم الحـرب، إنما يعني عدم أذى الإنسـان لأخيه الإنسان، فلا بدَّ من أن يحرص كل منـا على عـدم أذى الآخر بأي نـوع من أنواع الأذى المـادي أو المعنوي، أو أن يحـاول النيل من معتقداته وثوابتـه الدينية أو الوطنية، وأن يحترم كلٌّ منا خصوصية الآخـر الدينية والثقافية والاجتماعية وعاداته وتقاليده، وأن تكف كل دولة عن التدخل في الشئون الداخلية للدول الأخرى، أو محاولة إفشالها أو إضعافها أو إسقاطها، من منطلق أن تعامل الناس بما تحب أن يعاملوك به، دون تكبر أو استعلاء.

٦. البشرية لو أنفقت على نشر قضايـا البيئة والحد من تأثير التغيرات المناخية، ومسـاعدة الدول المعرضة للمخاطر، والمناطق الأولى بالمسـاعدة، معشـار ما تنفقه على الحروب لتغير وجه العالم، ولأسهم ذلك في تحقيق السلام العالمي للجميع.

٧. لا بدَّ من تكثيف جهود نشر ثقافة السلام، والتحول بها مـــن ثقافة النخب إلى ثقافـــة المجتمعات والأمم والشعوب، حتى تصير ثقافة السلام قناعات راسخة وقيمًا ثابتة بين ســـكان المعمـــورة جميعًا على اختلاف دياناتهم وثقافاتهم، بما يحقق الصالح الإنساني العام، ويحل ثقافة التعاون والتكامل والسلام محل ثقافات العداء والاحتراب والاقتتال.

* * *

وثيقة القاهرة للحوار(*)

١. الحــوار البنــاء يَهــدِف إلى التفاهــم والتلاقي على مساحات مشتركة وأهداف إنسانية عامة، لا تمييز فيها على أساس الدين أو اللون أو الجنس أو القبلية.

٢. إعلاء قيمة الحوار مطلــبٌ أكدت عليه جميعُ الشرائع الســماوية، وجميعُ الحضــارات والثقافات الرشــيدة باعتباره صمامَ أمان للجميع.

٣. ضرورة العمل على نشر لغة الحوار ومراعاة ضوابطه عبر وسائل الإعلام المختلفة.

٤. ترسيخُ مبدأ الرأي والرأي الآخر، وعدمِ التعصب الأعمى والاســتعلاء بالرأي على حســاب الرأي الآخر.

(*) صدرت هذه الوثيقة عن المؤتمر الدولي الحادي والثلاثين للمجلس الأعلى للشئون الإسلامية الذي انعقد بالقاهرة يومي السبت والأحد ٢٩ من رجب و١ من شعبان ١٤٤٢هـ الموافقين ١٣و ١٤ من مارس ٢٠٢١م، تحت عنوان «حوار الأديان والثقافات».

٥. إحلال لغة الحــوار محل لغة الصــدام والاحتراب، يسهم في تحقيق الأمن المجتمعي والسلام العالمي.

٦. ضرورة العمل عــلى تعزيز الحوار الدينــي والثقافي والحضاري على جميع المستويات الوطنية والدولية.

٧. التأكيد عــلى أن الحوار بين الأفراد يعادله التفاهم بين المؤسسات، والتفاوض بين الدول، وتحقيق ذلك على أرض الواقع يدعم السلام المجتمعي والعالمي.

٨. التأكيد على أن وحي السماء ما نزل إلا ليرسم للإنسان طريق السعادة في الدنيا والآخرة، ويعلمه قيم الرحمة والحق والخير، ويحفظ دمــه وماله وعرضه، وأن من خرج عن ذلك فقد خرج عن فهم صحيح الدين.

٩. التأكيد على أن أوطاننا أمانة في أعناقنا يجب أن نحافظ عليها – أفرادًا ومؤسســاتٍ، وشعوبًا وحكوماتٍ– بكل ما أوتينا من قوة وأدوات وفكر.

١٠. التأكيد على أهمية دور الإعلام في دعم قيم التســامح ونبــذ العنــف وأهميــة التغطيــة الإعلاميــة المهنية للأحــداث، وضرورة وضع ميثــاق شرف إعلامي

دولي يوفق بين ضرورات حرية التعبير والرأي وبين مقتضيات احترام الثقافات والأديان.

١١. التأكيد على الرفض المطلق للتطرف والإرهاب وللكراهية والتعصب ورفض التوظيف السياسي لأي من ذلك كأداة لتفتيت الدول وهدمها أو لحصد الأصوات وكسب الانتخابات، والتأكيد على رفض ربط التطرف والإرهاب بأي دين، ورفض الزج بالأديان والمقدسات في ساحات الصراعات الانتخابية والسياسية والتحذير من أن مخاطر الإساءة للمقدسات والرموز الدينية هي تهديد للأمن والسلم الدولي، ولا ينجم عنها سوى المزيد من العنف والتطرف وتأجيج المشاعر وخلق العداوات.

١٢. التأكيد على أن الهدف من الحوار بين الثقافات ليس محاولة تغيير ثقافة أو هيمنة ثقافة على باقي الثقافات، ولكن أن نصبح أكثر فهمًا ومعرفة واحترامًا لثقافاتنا المتنوعة.

١٣. التأكيد على أن لغة الحوار البنَّاء تقوم على انتقاء

الألفاظ والأسلوب الراقي الذي يجمع ولا يفرق ويحتوي ولا ينفر.

١٤. الحوار البنَّاء هو الذي ينأى بالمتحاورين عن كل أشكال الجمود والاستعلاء، ويحمل كلًّا منهما على احترام رأي الآخر وتقديره والتسامح تجاهه.

١٥. التأكيد على مراعاة البُعْد الإنساني للحوار، بحيث يُبنى على الموضوعية دون المساس بالأشخاص أو التشهير بهم أو السخرية منهم.

١٦. التأكيد على أهمية دور المرأة في ترسيخ ثقافة الحوار، والإفادة من جهودها الدعوية والثقافية في هذا المجال، مع تثمين اهتمام وزارة الأوقاف المصرية بالمرأة وحسن إعدادها وتأهيلها واعظة وقيادية.

١٧. احترام المقدسات والرموز الدينية يسهم بقوة في صنع السلام العالمي ويدعم حوار الأديان والحضارات والثقافات، أما النيل من مقدسات الآخرين ورموزهم الدينية فلا يُذكي إلا مشاعر الكراهية والعنف، والتطرف والإرهاب.

١٨. تأصيل قيم الحوار والتسامح انطلاقًا من المشتركات

الإنسانية والدينية، مع احترام الخصوصية الثقافية والدينية للآخرين، وكذلك احترام عاداتهم وتقاليدهم وأعرافهم المستقرة.

١٩. إدانة التوظيف السياسي للأديان، والضرب بيد من حديد على أيدي النفعيين والمتاجرين بالقيم والمبادئ الدينية والإنسانية.

٢٠. قيام المؤسسات التشريعية بإصدار قانون لتجريم ازدراء الأديان والإساءة للمقدسات الدينية ورموزها، وإدراج ذلك في الدساتير الوطنية والمواثيق الدولية.

٢١. التأكيد على أهمية دور البرلمانيين كممثلين للشعوب في تعزيز الحوار بين الثقافات، وفي إصدار تشريعات تجرم التحريض على التطرف والإرهاب والتحريض على الكراهية والتعصب، وإصدار قوانين تجرم الإساءة للأديان والرموز والمقدسات الدينية كجريمة تدخل في خانة التمييز العنصري والديني، والمحظورة بموجب المادة (٢٠) من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية التي تنص على: تُحْظَرُ بالقانون أية دعوة

إلى الكراهية القومية أو العنصرية أو الدينية تشكل تحريضًا على التمييز أو العداوة أو العنف.

٢٢. التأكيد على دور البرلمانات التشريعي والرقابي في ترسيخ دولة المواطنة التي لا تميز بين المواطنين على أساس الدين أو العرق أو اللون، وتؤمن بالتنوع وتحترم التعددية وتعدها ثراءً للمجتمع.

٢٣. ضرورة التعاون المشترك بين المؤسسات الدينية والثقافية والإعلامية لتعزيز قيم الحوار وآدابه وضوابطه، وتفنيد ضلالات الجماعات المتطرفة تجاهه وفق استراتيجية تشاركية دقيقة ومحددة على المستويات الوطنية والدولية.

٢٤. تعزيز دور التبادل الثقافي بين الدول، لدعم لغة الحوار وتعزيز أُسس العيش المشترك والسلام العالمي.

٢٥. العمل على تدعيم مناهج التعليم في مراحله المختلفة بما يعزز أُسس ومفاهيم الحوار وضوابطه، وغرسها في نفوس الدارسين منذ الصغر.

٢٦. إنشاء مراكز بحثية متخصصة في مختلف دول العالم

تهتم بقضية الحوار، والتصدي للأفكار التي تعمل على هدم أُسسه.

٢٧. تكثيف جهود العلماء والمفكرين والمثقفين في مواجهة ظواهر الكراهية والتمييز العنصري لبناء حضارة إنسانية آمنة، والوصول بعملية الحوار إلى هدفها المنشود.

٢٨. الإفادة من وسائل الاتصال الحديثة وتوظيفها التوظيف الأمثل في إرساء ركائز مشتركة للحوار بين الثقافات المختلفة.

٢٩. ضرورة التحول بنشر ثقافة الحوار وترسيخ قيم التسامح واحترام الآخر والخروج بالحوار بين الثقافات من ثقافة النخبة إلى ثقافة عامة في جميع المجتمعات، مع تعزيز أنماط التعليم التي لا ترسخ لأحادية الرأي أو ترفض الحوار مع الآخر.

٣٠. العمل على إصدار ميثاق دولي يجرم الإساءة للمقدسات والرموز الدينية ويتصدى لخطاب الكراهية والعنصرية باعتبارهما جرائمَ تهدد السلم والأمن الدوليين.

٣١. الإشادة بإنشاء المركز الدولي لحوار الأديان والثقافات بالمجلس الأعلى للشئون الإسلامية بالقاهرة والتأكيد على دعمه ودعم هذه الوثيقة على المستوى الدولي.

* * *

وثيقة القاهرة لتعزيز ثقافة الاجتهاد(*)

١. الاجتهـــاد ضرورة العصر وكل عـــصر، وبابه مفتوح بل مُشرَع إلى يوم القيامة، غير أن له أصوله وضوابطه ورجاله الذين أفنـــوا حياتهم في طلب العلم الشرعي وفهم أصوله وقواعده ومـــآلات الأمور ومقاصدها ممن يدركون فقـــه المقاصد والمـــآلات والأولويات، وتقديم المصلحة على المفســـدة، ومتى تحتمل المفسدة اليســـيرة لتحقيق المصلحة العظيمـــة، وكيف يكون الترجيح بـــين مصلحة ومصلحة باختيـــار أعظمهما نفعًا، وكيف يكون الترجيح بين مفســـدة ومفســـدة باختيار المفسدة الأخف منهما ضررًا.

٢. التأكيد على الحاجة الملحة لإرســـاء وترســـيخ قواعد

(*) صدرت هذه الوثيقة عن المؤتمر الدولي الثالث والثلاثين للمجلس الأعلى للشئون الإسلامية الذي انعقد بالقاهرة يومي السبت والأحد ٢٨ و٢٩ من صفر ١٤٤٤هـ الموافقين ٢٤ و٢٥ من ســبتمبر ٢٠٢٢م، تحت عنوان « الاجتهاد ضرورة العصر: صوره - ضوابطه - رجاله - الحاجة إليه».

الاجتهاد وضوابطه، وبخاصة الاجتهادُ الجماعيُّ في القضايا التي لا يمكن الاعتماد فيها على الأقوال الفردية، والتي تتطلب الفتوى فيها خبرات متعددة ومتكاملة، ولا سيما في القضايا الاقتصادية والطبية والبيطرية والمناخية وشئون الهندسة الزراعية والوراثية وغير ذلك من مفردات حياتنا ومستجدات عصرنا التي تحتاج إلى رأي أهل الخبرة لتُبنَى عليه الفتوى، فالرأي الشرعي في القضايا الحياتية المستجدة يُبنى على الرأي العلمي ولا يسبقه.

٣. الاجتهاد الذي نسعى إليه يجب أن ينضبط بميزان الشرع والعقل معًا، وألا يُترك نهبًا لغير المؤهلين وغير المتخصصين أو المتطاولين الذين يريدون هدم الثوابت تحت دعوى الاجتهاد أو التجديد، فالميزان دقيق، والمرحلة في غاية الدقة والخطورة؛ لما يكتنفها من تحديات في الداخل والخارج.

٤. المساس بثوابت العقيدة والتجرؤ عليها وإنكار ما استقر منها في وجدان الأمة لا يخدم سوى قُوى التطرف والإرهاب وبخاصة في ظل الظروف التي نمر بها؛ لأن الجماعات المتطرفة تستغل مثل هذه

السقطات أو الإسقاطات لترويج شائعات التفريط في الثوابت؛ مما ينبغي التنبه له والحذر منه، فإذا أردنا أن نقضي على التشدد من جذوره فلا بدَّ أن نقضي -كذلك- على التسيب من جذوره، فلكل فعلٍ ردّ فعل مساوٍ له في المقدار ومضاد له في الاتجاه.

٥. شروط المجتهد الفرد يجب أن تتوفر في مجمل أعضاء المؤسسات العلمية الاجتهادية الجماعية المعتمدة متكاملين.

٦. الدعوة إلى تجريم الفتاوى الفردية لغير المتخصصين في قضايا الشأن العام، والعمل على توسيع دائرة الاجتهاد الجماعي المؤسسي.

٧. ضرورة الاهتمام بقضية الثابت والمتغير، والاستفادة من القياس على الأشباه والنظائر في ضوء فهم علل الأحكام ومقاصدها، وسعة الشريعة ومرونتها، وذلك لمواكبة النوازل والأمور الحادثة والطارئة والمستجدة مع الحفاظ على ثوابت الشرع الشريف.

٨. الاجتهاد في القضايا المستحدثة التي تواجه المسلمين وغيرهم في مختلف أنحاء العالم وبخاصة قضايا

الأقليات المسلمة هو واجب الوقت؛ لرفع الحرج والمشقة عنهم، والإسهام في اندماجهم الجادِّ والبنَّاء في مجتمعاتهم التي يعيشون فيها.

٩. التأكيد على أن الاجتهاد العصري المنضبط وتعزيز ثقافته بين المجتمعات والأمم والشعوب هو الضمانة الأساسية لإثراء العقل الجمعي بالتجديد المستدام، وحماية البلاد والعباد من مغبة الجمود والتشدد والشذوذ الفكري والسلوكي، وأن الاجتهاد المعتبر هو الاجتهاد المبني على قواعد الشرع الراسخة، وأن مفهوم الاجتهاد بمعناه الصحيح يؤكد عظمة الشريعة الإسلامية ومرونتها وسعتها، ويعفي الأمة من فتاوى الجهال والمنحرفين وغير المؤهلين.

١٠. التنبيه على خطورة الجمود وتداعياته ومخاطر الأخذ بظواهر النصوص أو استدعاء بعض الفتاوى التي ناسبت ظروفًا معينة في أوقات معينة وإسقاطها على غير مظانها، مع ضرورة تأهيل المجتهدين بالتأهيل العلمي: تفسيرًا وحديثًا وفقهًا وأصولًا ولغة، مع دراسة الواقع وظروف الناس، وصولًا لصحيح الفهم والاجتهاد الذي يتسق وفقه الواقع ومقاصد الشرع.

١١. على علـــماء كل عصر أن يجتهـــدوا لزمانهم في ضوء مستجداته الحضارية، ومشكلاته الجديدة، من خلال التفكـــير والبحـــث العلمي، وإعـــمال العقل في فهم صحيح الشرع، مع التوصية بعمل موسوعة عصرية لقضايا الاجتهاد.

١٢. أهمية الاجتهاد الجماعي والمؤســـسي؛ لأنه أكثر عمقًا ودقة، وأحرى إصابة، كونـــه يضم الكثيرَ من العلماء والخبراء المتخصصين، كما أنه ســـبيل ضامن إلى اتحاد الرؤية في حل كثير من المشكلات.

١٣. ضرورة إعـــداد جيل من العلـــماء وتكوين الكوادر العلمية الكافية التي تدرك مقاصد الشرع والمراد منها وتتوفر فيها شروط الاجتهاد؛ لتقوم بفرض الكفاية في تعاملها مع الأحداث والوقائع وإعمال العقل فيما يقع من النوازل الكبرى والحوادث المعضلة، والبحث عن حلول شرعية لها تتسق وفقه الواقع.

١٤. ضرورة تفكيـــك خطاب التطـــرف، والعمل على نشر سماحة الإسلام ووسطيته، وبناء الوعي الصحيح حول مفهوم المواطنة التي هي ركن أصيل في بناء الدول.

١٥. بيان أهمية التجرد في الاجتهاد، بألا يشوبه ميل حزبي أو طائفـــي أو عرقي أو قبـــلي أو أي علة تخرج به عن مساره الصحيح.

١٦. ضرورة نشر الوعي بين الناس بالتفرقة بين الاجتهاد والتقول بالرأي، فالاجتهاد قائم على أُســـس وقواعد وضوابط وشروط، أما التقول بالرأي فلا أســـاس له وقد يَنْسِـــب صاحبه إلى الـــشرع الشريف ما ليس فيه لعدم فهمه للنص وعدم تعمقه ومعرفته به.

* * *

وثيقة القاهرة لأخلاقيات التعامل مع الفضاء الإلكتروني(*)

١. أهمية الاستخدام الرشيد للفضاء الإلكتروني في نشر الفكر الوسطي، والإسهام الجادِّ في بناء المحتوى الرقمي في مجال الخطاب الديني، وتعزيز قيم الاعتدال، وبناء ثقافة التسامح وفقه العيش المشترك، ودحض الفكر المتطرف، وتفنيد ضلالات وأباطيل المتطرفين.

٢. التعامل مع الفضاء الإلكتروني بأدواته ضرورة ملحة ومصلحة معتبرة لمواكبة التطور التكنولوجي ومتغيرات العصر عن علم وخبرة وبصيرة.

٣. التأكيد على أن الفضاء الإلكتروني وسيلة لا غاية يأخذ حكم الوسائل لا الغايات، وعلينا تعظيم

(*) صدرت هذه الوثيقة عن المؤتمر الرابع والثلاثين للمجلس الأعلى للشئون الإسلامية الذي انعقد بالقاهرة يومي ٢٤ و٢٥ من صفر ١٤٤٥هـ الموافقين ٩ و١٠ من سبتمبر ٢٠٢٣م، تحت عنوان " الفضاء الإلكتروني والوسائل العصرية للخطاب الديني بين الاستخدام الرشيد والخروج عن الجادة».

إيجابياته وتفادي مخاطره وحل إشـكالاته ومواجهة تحدياته بمزيد من البحث الجادِّ والتثقيف الواسع.

٤. الإفـادة القصوى من تقنيات الـذكاء الاصطناعي، والوسائل غير التقليدية كالرسوم المتحركة والأفلام ثلاثية الأبعاد وغيرهـا في مجال بناء الوعي والخطاب الديني ولا سيما لدى النشء.

٥. وضـع أطر لضبط التعامل مع الـذكاء الاصطناعي والفضاء الإلكتروني في ضوء قيمنا الدينية والحضارية والأخلاقية.

٦. التأكيد على أهميـة التحصين الفكـري والأخلاقي المستمر ضد ما يعرف بانحرافات الفضاء الإلكتروني وبخاصة تقنيات الذكاء الاصطناعي وبرامجه المتعددة.

٧. ضرورة مراعاة الأبعاد الأخلاقية في استخدام مواقع التواصل والعمل على تطوير هذه المواقع واستخدامها بشكل مسئول ورشيد، فالجريمة الأخلاقية هي هي، سـواء التي تقع في دنيا الناس أو على مواقع التواصل والتقنيات الحديثة.

٨. التأكيـد عـلى أهميـة دور الأسرة في توجيـه أبنائها

التوجيه السليم نحو الاستخدام الآمن والنافع لمواقع التواصل، مع تنبيههم الدائم على مخاطر الاستخدام غير المنضبط للفضاء الإلكتروني.

٩. الاهتمام ببيوت الله مبنًى ومعنًى وعمارةً، وبإنشاء مراكز الثقافة الإسلامية ومراكز إعداد محفظي القرآن الكريم وتطويرها، بما يتسق ومتطلبات العصر لإحداث التوازن المطلوب بين التأهيل الواقعي والتثقيف الافتراضي.

١٠. استكمال البناء التشريعي والتنظيمي فيما يتصل بمجال الفضاء الإلكتروني والتقنيات ذات الصلة، ووضعه موضع التنفيذ بما يكفل تحقيق غايات الأمن الإلكتروني للجميع.

* * *

أهم إصدارات وزارة الأوقاف المصرية في قضايا الاجتهاد والتجديد

إضافة إلى أعمال المؤتمرات سالفة الذكر فإن وزارة الأوقاف أصدرت على مدار عشر سنوات (٢٠١٤-٢٠٢٣م) عددًا كبيرًا من الإصدارات التي تتناول قضايا التجديد (عربيًّا ومترجمًا)، نذكر من أهمها ما يأتي:

١- الكليات الست:

يهدف هذا الكتاب إلى بيان أن عدد الكليات وترتيبها إنما هو نتاج رؤية العلماء والمجتهدين لما يجب الحفاظ عليه باعتباره أمرًا ضروريًّا، وأن الأمر متسع للاجتهاد في عددها وترتيبها كونه اجتهادًا بشريًّا، وليس قرآنًا ولا سُنَّة.

كما يهدف إلى بيان أن الحفاظ على الوطن لا يقل أهمية عمّا ذكره العلماء من الكليات الأخرى؛ إذ لا يوجد وطني شريف لا يكون على استعداد لأن يفتدي وطنه بنفسه وماله.

ويبين أن الحفاظ على الدين مقصوده الأسمى الحفاظ على أصل الدين ومقاصده، أما عند التفصيل فقد يتقدم حفظ النفس على التمسك ببعض الجزئيات، فللإنسان المضطر أن يأكل من الميتة المحرمة شرعًا ما يحفظ به أصل النفس.

ويؤكد الكتاب أن الشرع الحنيف قد أحاط الدين والنفس والعقل والمال والنسل والعرض والنسب بسياجات من الصيانة والحفظ، تحفظ للإنسانية حرمتها وكرامتها، وتضبط مسارات حركتها بضوابط محكمة لا تمييز فيها ولا إقصاء.

٢- الفهم المقاصدي للسُّنَّة النبوية:

يهدف هذا الكتاب إلى إلقاء الضوء على أهمية فهم المقاصد الكلية للتشريع بصفة عامة، وضرورة فهم مقاصد السُّنَّة النبوية المشرفة بصفة خاصة، وفهم مقاصد كل نص أو مجموعة نصوص مترابطة في ضوء غاياتها العُليا، مع ضرورة مراعاة ظروف الزمان والمكان وأحوال الناس وأعرافهم وعاداتهم عند قراءة النص وفهم معانيه أو استنباط بعض الأحكام الجزئية منه.

ويقدم الكتاب قراءةً عصريةً لنماذج مختارة من السُّـنَّة النبويـة المشرفة، بما يؤكد أننا في حاجـة ملحة إلى قراءات جديـدة لمعظم نصوص السُّـنَّة المشرفـة المطهرة في ضوء واقعنا الراهن ومتغيراته ومستجداته.

ويكشـف الكتاب أن بعض علمائنا قد تنبهـوا إلى أهمية التجديد ومراعاة متغيرات الزمان والمكان، وفرقوا بين الثابت والمتغير، وبين النص وشروحـه، وكانوا أوضح رؤية، وأكثر وعيًا وشجاعة وإقدامًا على التجديد من كثير من علماء عصرنا.

كما يؤكد الكتاب أن بعض الجماعات المتطرفة والمتشددة قد قامت بقراءات انتقائية مجتزأة للـتراث بما يخدم أيديولوجيتها، متجاهلين كثيرًا من الآراء الواعية المسـتنيرة التي يتحتم علينا أن ننقب عنهـا وأن نقف عندها بأناة، بما يكشـف زيف هذه الجماعات المتطرفة وقراءتها الانتقائية المغرضة من جهة، ويضيء لنا طريق التجديـد ويفتح لنا جانبًا كبيرًا من آفاقـه الواسعة من جهة أخرى.

٣- قواعد الفقه الكلية:

يهدف هذا الكتاب إلى بيان أثر فهم قواعد الفقه الكلية في نقل دارسي العلوم الشرعية من دوائر الحفظ والتلقين إلى

مناهج الفهم والتفكير، وفتح آفاق التجديد من خلال رفع القداسة عن غير المقدس من الأشخاص والآراء البشرية، وقصر التقديس على الذات الإلهية وعلى كتاب الله ﷻ، وسُنَّة نبيه ﷺ.

كما يهدف إلى بيان أن الأحكام الفقهية الجزئية المستنبطة باجتهاد المجتهدين في قراءة النصوص ليست قرآنًا، وأن بعضها قابل للتغير وفق مقتضيات الزمان والمكان والأحوال والأشخاص.

ويبين أن الجزئيات لا تكاد تنحصر لكثرة ما يستجد منها، مما يتطلب التعمق في دراسة مفاتيح العلم وأدوات الاجتهاد والفهم من خلال دراسة: علم أصول الفقه، وقواعد الفقه الكلية، وفقه المقاصد، وفقه الأولويات، وفقه الواقع، وفقه المآلات، للتعامل مع كل الجزئيات المستجدة والمستحدثة برؤية عصريةٍ مستنيرةٍ واعيةٍ.

٤- فلسفة الحرب والسلم والحكم:

يبين هذا الكتاب أن الحرب ليست غاية ولا هدفًا لأي دولة رشيدة أو حكم رشيد، كما أنها ليست نزهة أو

فســـحة، وكان نبينا ﷺ يقول: «لا تتمنوا لقاء العدو وسلوا الله العافية، فإذا لقيتموه فاصـــبروا»، وإنما شرعت الحرب لرد الاعتداء ودفع العـــدوان، فهي حرب في جملتها حرب دفاعية، لا بغي فيها ولا اعتداء.

ويؤكد أن قضية الســـلم هي القضية الراسخة في الفكر الإسلامي، وأن الســـلام الحقيقي يقتضي أن يكون الإنسان في سلام مع نفســـه، مع أصدقائه، مع جيرانه، مع الإنسان والحيوان والنبات والجماد، مع الكون كله، يقول النبي ﷺ: «الْمُسْلِمُ مَنْ سَلِمَ النَّاسُ مِنْ لِسَـــانِهِ وَيَدِهِ، وَالْمُؤْمِنُ مَنْ أَمِنَهُ النَّاسُ عَلَى دِمَائِهِمْ وَأَمْوَالِهِمْ»[1].

ويوضح أن الإســـلام لم يضع قالبًا جامـــدًا صامتًا محددًا لنظام الحكم لا يمكن الخروج عنه، وإنما وضع أُسسًا ومعاييرَ متى تحققت كان الحكم رشـــيدًا يُقره الإسلام، ومتى اختلت أصاب الحكم من الخلل والاضطراب بمقدار اختلالها.

٥- العقل والنص:

يعالج هذا الكتاب كثيرًا من الإشكاليات الفكرية التي

(١) أخرجه أحمد في مسنده (١٤/ ٤٩٩) حديث رقم (٨٩٣١).

نشـــأت عن غلبة مناهج الحفظ والتلقين على مناهج الفهم والمناقشة والتحليل.

ويؤكد أنه لا غنـــى عن إعمال العقـــل في فهم صحيح النص وفي تطبيقاته، وفي إنـــزال الحكم الشرعي على مناطه من الواقع العملي.

ويبين أنه على الفقيه أن يلم بأحوال ومستجدات عصره، وواقع الناس وعاداتهم وتقاليدهم؛ ليكون قادرًا على إنزال الفتوى على مظانها وظروف عصرها لا على مظان وأحوال عصور أخرى مختلفة.

٦- هويتنا الواقية في زمن العولمة:

يبين هذا الكتاب أن قضية الهوية والحفاظ عليها ليست أمرًا ثانويًا، أو هامشيًا في حياة الأفراد والدول، بل هي أمر حيوي وديناميكي، ويكفي لشـــخص أن يقال عنه: إنه بلا هويـــة، ولأمة ما أن يقال عنها: إنها أمة بلا هوية، كما يناقش أهم روافد هذه الهوية وعوامل بنائها وتشكيلها.

ويبرز العلاقة الطردية بين الهوية والانتماء، فتجذر الهوية يعني تجذر الانتماء، وهشاشـــة الهوية تعني هشاشة الانتماء،

كما يبرز العلاقة بين الهوية وبناء الصورة الذهنية للشعوب والأمم من خلال مدى تمسكها بإرثها الحضاري وانتمائها الوطني، واستعدادها للحفاظ عليه، والعمل على تقدمه، والتضحية في سبيله، أو مدى تفريطها فيه، وتقاعسها عن حمايته والعمل على نهضته ورقيه.

ويؤكد أن هناك من يريدون لأمتنا أن تكون مسخًا أو طمسًا، بلا هوية، بلا معالم، بلا لون أو طعم أو رائحة، يريدون لها أن تذوب في هويات أخرى؛ كي تسهل السيطرة عليها وعلى مقدراتها.

وينبه إلى ضرورة اليقظة والمقاومة لكل محاولات التذويب، والعمل الجادِّ على تقوية مناعتنا الحضارية في مواجهة موجات التجريف العاتية.

٧- ضلالات الإرهابيين وتفنيدها:

يفند هذا الكتاب كثيرًا من أباطيل وضلالات الجماعات الإرهابية والمتطرفة، ويقدم تصحيحًا لمفاهيمهم المنحرفة والخاطئة، ويناقش بالحجة والبرهان قضايا: التكفير، والحاكمية، والجزية، واستباحة الدماء، ومحاولات هدم الدولة، وأدلجة العلماء والمثقفين، وغير ذلك من القضايا الوطنية.

ويؤكد على مشروعية الدولة، وبيان أن مصالح الأوطان لا تنفك عن مقاصد الأديان، ويبين أن الإرهابيين لا دين لهم ولا خلق ولا قيم، ولا عهد لهم ولا ذمة، فقد انسلخوا من كل القيم الدينية والأخلاقية والوطنية والإنسانية والآدمية، وصاروا مسخًا آخرَ لا علاقة له بالأديان ولا بالإنسانية، مما يتطلب اصطفافًا وطنيًّا ودوليًّا لاقتلاع الإرهاب الغاشم من جذوره، وتخليص الإنسانية جمعاء من شروره وآثامه.

٨- الشأن العام بين حرية الرأي ومسئولية الكلمة:

يوضح هذا الكتاب أن من يتصدى للحديث في الشأن العام عالمًا كان أو مفتيًا أو سياسيًّا أو اقتصاديًّا أو إعلاميًّا، لا بدَّ أن يكون واسع الأفق ثقافيًّا ومعرفيًّا، سابرًا لأغوار ما يتحدث فيه، وأن أي إجراء فقهي أو إفتائي أو فكري أو دعوي أو إعلامي لا بدَّ أن يضع في اعتباره كل الملابسات المجتمعية والوطنية والإقليمية والدولية المتصلة بالأمر الذي يتناوله بالحديث.

ويؤكد أن الكلمة أمانة ومسئولية، وأن الكلمة غير المسئولة كلمة خطيرة، قد تكون مهلكة لصاحبها، وقد

يتجاوز أثرها السلبي حدود قائلها إلى آفاق أوسع، فتصبح ذات أثر بالغ في المجتمع أو الوطن بأسره.

ويبين أن حريــة الرأي والتعبير يجــب أن تكون حرية مسئولة وليســت مطلقة، حيث تقف حرية كل إنسان عند حرية الآخرين، على حد قولهم: أنت حر ما لم تضر.

٩- حتمية التجديد الفقهي:

يبين هذا الكتاب أن الفقــه علم ذو طبيعة خاصة، وأنه صناعة ثقيلة لا يصلــح لها الهُواة ولا غــير المؤهلين، وأنه يحتاج إلى إعداد خاص لصقل شخصية المفتي أو الفقيه.

ويؤكد أن الدين قائم على الســماحة واليسر، فالفقه هو التيســير بدليل، مع فهم الواقع والمقاصــد والأولويات، وإعــمال العقل في فهــم صحيح النص، وهــو القدرة على التجديد المنضبط بضوابط الشرع.

ويحــذر الكتاب من أدلجــة الفقهاء والمفتــين، ويفرق بوضوح بين الخلاف الفقهي والخلاف السياسي، فاختلاف العلماء ســعة، والخروج بالخلاف من الديني أو الفقهي إلى

التوظيف السياسي أو الحزبي للفقه أو الفتوى مهلكة للدين والدنيا معًا.

١٠- الجاهلية والصحوة:

يبين هذا الكتاب بالحجة والبرهان والدليل القاطع مدى تحريف الجماعات الإرهابية والمتطرفة الكلم عن مواضعه، وليّها أعناق النصوص، واجتزائها من سياقها، واللعب بمدلول بعض الألفاظ؛ وتحميلها ما لا تحتمل من الدلالات الخاطئة.

ويوضح أن مفهوم الجاهلية الذي حاولت الجماعات المتطرفة رمي مجتمعاتنا المؤمنة الموحدة به مغالطة بينة، ومردود عليه شكلًا ومضمونًا، لغةً وفكرًا، كما أن إطلاق هذه الجماعات لمصطلح الصحوة على نفسها مغالطة أشد، وأكذوبة أشنع.

ويكشف عن تزييف هذه الجماعات للحقائق، وعن مخاطر التسميم الفكري، ويبرز خطر المنافقين الجُدد، والمترددين، وأُجراء الإخوان، ويؤكد على حرمة الدماء والأعراض والأموال، وحتمية مواجهة أهل الشر، لحماية مجتمعاتنا من التطرف وخطر العَمالة والخيانة.

الموضوع

تقديم: ٥
أ.د/ محمد مختـــار جمعة، وزير الأوقاف، رئيـــس المجلس الأعلى للشئون الإســـلامية، وعضو مجمع البحوث الإسلامية بالأزهر الشريف.

توصيات المؤتمرات الدولية للأوقاف ١٩
توصيات المؤتمر الدولي العام الثالث والعشرين (خطورة الفكر التكفيري والفتوى بدون علم على المصالح الوطنية والعلاقات الدولية) ٢٠١٤م.

توصيات المؤتمر الدولي العام الرابع والعشرين (عظمة الإسلام وأخطاء بعض المنتسبين إليه: طريق التصحيح) فبراير ٢٠١٥م. ٢٥

توصيات المؤتمر الدولي العام الخامس والعشرين (رؤية الأئمة والدعاة لتجديـــد الخطاب الديني وتفكيـــك الفكر المتطرف) نوفمبر ٢٠١٥م. ٣٣

توصيـــات المؤتمر الـــدولي العـــام الســـادس والعشرين (دور المؤسســـات الدينية في مواجهة التحديات: الواقع والمأمول .. نقد ذاتي ورؤية موضوعية) ٢٠١٦م. ٤١

توصيـــات المؤتمر الدولي العام الســـابع والعشرين (دور القادة وصانعي القـــرار في نشر ثقافة الســـلام ومواجهـــة الإرهاب والتحديات) ٢٠١٧م. ٤٧

توصيات المؤتمر الدولي العام الثامن والعشرين (صناعة الإرهاب ومخاطره وحتمية المواجهة وآلياتها) ٢٠١٨م. ٥٣

توصيات المؤتمر الدولي العام التاسع والعشرين (بناء الشخصية الوطنية وأثره في تقدم الدول والحفاظ على هويتها) يناير ٢٠١٩م. ٥٧

توصيات المؤتمر الدولي العام الثلاثين (فقه بناء الدول.. رؤية فقهية عصرية) سبتمبر ٢٠١٩م. ٦٣

توصيات المؤتمر الدولي العام الحادي والثلاثين (حوار الأديان والثقافات) ٢٠٢١م. ٦٩

توصيات المؤتمر الدولي العام الثاني والثلاثين (عقد المواطنة وأثره في تحقيق السلام المجتمعي والعالمي) فبراير ٢٠٢٢م. ٧١

وصيات المؤتمر الدولي العام الثالث والثلاثين (الاجتهاد ضرورة العصر: صوره - ضوابطه - رجاله - الحاجة إليه) سبتمبر ٢٠٢٢م. ٧٧

توصيات المؤتمر الدولي العام الرابع والثلاثين (الفضاء الإلكتروني والوسائل العصرية للخطاب الديني) ٢٠٢٣م. ٨١

وثائق التجديد التي أصدرتها الأوقاف المصرية
وثيقة الأوقاف لتجديد الخطاب الديني ٨٧

وثيقة القاهرة للمواطنة ٩١
وثيقة القاهرة للسلام ٩٥
وثيقة القاهرة للحوار ٩٩
وثيقة القاهرة لتعزيز ثقافة الاجتهاد ١٠٧
وثيقة القاهرة لأخلاقيات التعامل مع الفضاء الإلكتروني ١١٣
من أهم إصدارات الأوقاف المصرية في قضايا الاجتهاد والتجديد ١١٧

منافذ بيع
الهيئة المصرية العامة للكتاب

مكتبة المعرض الدائم
١١٩٤كورنيش النيل - رملة بولاق
مبنى الهيئة المصرية العامة للكتاب
القاهرة
ت: ٢٥٧٧٥٠٠٠ ـ ٢٥٧٧٥٢٢٨
٢٥٧٧٥١٠٩ داخلى ١٩٤

مكتبة مركز الكتاب الدولى
٣٠ش ٢٦ يوليو ـ القاهرة
ت: ٢٥٧٨٧٥٤٨

مكتبة ٢٦ يوليو
١٩ ش ٢٦ يوليو ـ القاهرة
ت : ٢٥٧٨٨٤٣١

مكتبة شريف
٣٦ش شريف ـ القاهرة
ت: ٢٣٩٣٩٦١٢

مكتبة عرابى
٥ ميدان عرابى ـ التوفيقية ـ القاهرة
ت : ٢٥٧٤٠٠٧٥

مكتبة الحسين
مدخل ٢ الباب الأخضر ـ الحسين ـ القاهرة
ت : ٢٥٩١٣٤٤٧

مكتبة المبتديان
١٣ ش المبتديان ـ السيدة زينب
أمام دار الهلال ـ القاهرة

مكتبة ١٥ مايو
مدينة ١٥ مايو ـ حلوان خلف مبنى الجهاز

مكتبة الجيزة
١ ش مراد ـ ميدان الجيزة ـ الجيزة
ت : ٣٥٧٢١٣١١

مكتبة جامعة القاهرة
خلف كلية الإعلام ـ بالحرم الجامعى
بالجامعة ـ الجيزة

مكتبة رادوبيس
ش الهرم ـ محطة المساحة ـ الجيزة
مبنى سينما رادوبيس

مكتبة أكاديمية الفنون
ش جمال الدين الأفغانى من شارع محطة
المساحة ـ الهرم
مبنى أكاديمية الفنون ـ الجيزة

مكتبة ساقية عبدالمنعم الصاوى
الزمالك ـ نهاية ش ٢٦ يوليو
من أبوالفدا ـ القاهرة

مكتبة الإسماعيلية
التمليك ــ المرحلة الخامسة ــ عمارة ٦
مدخل (أ) – الإسماعيلية
ت : ٠٦٤/ ٣٢١٤٠٧٨

مكتبة جامعة قناة السويس
مبنى الملحق الإدارى ــ بكلية الزراعة
ــ الجامعة الجديدة ــ الإسماعيلية
ت : ٠٦٤/ ٣٣٨٢٠٧٨

مكتبة بورفؤاد
بجوار مدخل الجامعة
ناصية ش ١١، ١٤ ــ بورسعيد

مكتبة أسوان
السوق السياحى ــ أسوان
ت : ٠٩٧/ ٢٣٠٢٩٣٠

مكتبة أسيوط
٦٠ش الجمهورية ــ أسيوط
ت : ٠٨٨/ ٢٣٢٢٠٣٢

مكتبة المنيا
١٦ ش بن خصيب ــ المنيا
ت : ٠٨٦/ ٢٣٦٤٤٥٤

مكتبة المنيا (فرع الجامعة)
مبنى كلية الآداب ــ جامعة المنيا ــ المنيا

مكتبة طنطا
ميدان الساعة ــ عمارة سينما أمير
ــ طنطا
ت : ٠٤٠/ ٣٣٣٢٥٩٤

مكتبة المحلة الكبرى
ميدان محطة السكة الحديد
عمارة الضرائب سابقًا ــ المحلة

مكتبة دمنهور
ش عبدالسلام الشاذلى ــ دمنهور
مكتب بريد المجمع الحكومى ــ توزيع
دمنهور الجديدة

مكتبة المنصـــورة
٥ ش السكة الجديدة ــ المنصورة
ت : ٠٥٠/ ٢٢٤٦٧١٩

مكـتـبـة مـنـوف
مبنى كلية الهندسة الإلكترونية
جامعة منوف

توكيل الهيئة بمحافظة الشرقية
مكتبة طلعت سلامة للصحافة
والإعلام
ميدان التحرير ــ الزقازيق
ت : ٠٥٥/ ٢٣٦٢٧١٠
ت: ٠١٠٠٦٥٣٧٣٣٢

المشرف على المشروعات الثقافية
مروان حماد

متابعة
فريال فؤاد

المراجعة اللغوية
د.حسن أحمد خليل
سيد عبد المنعم

الإخراج الفني
أحمد طه محمود

رقم الإيداع بدار الكتب ٢١٧٢٤/ ٢٠٢٣
ISBN 978-977-91-4361-3